الخلاصة والخاتمة

الخلاصة والخاتمة

إن الحكم على ما تقوم به الدولة من إصلاحات لتحسين فاعلية التعليم يكون من خلال ما يحدث بين صفوف المدارس ، ونجاح أو فشل كل تلميذ فى التعليم فى إطار الهدف المحدد للتعليم.[١]

و هناك نوعين من المؤشرات للحكم على نتائج العملية التعليمية :

أولا – مؤشرات الكفاءة الداخلية كمعدل الإعادة والاحتفاظ .

حيث يتوقف عدد التلاميذ المرفعين من صف إلى آخر على عدة متغيرات أهمها : قرب المؤسسات التعليمية وطاقة استيعابها ، ورغبة الأهالى فى إرسال أولادهم إلى المدرسة، و قدرتهم على دفع المصروفات ، الاستغناء عن عمل الأولاد و طموحات التلاميذ أنفسهم ، وأن كانت هناك أسباب أخرى اجتماعية واقتصادية لمعدلات التسرب المرتفعة ، فقد تبين فى حالات كثيرة أن النتائج المدرسية السيئة والمناهج غير المتكيفة وموقف المدرسين السلبى كانت تثنى الأهالى عن إرسال أولادهم إلى المدرسة[٢]

ويحدث التسرب والرسوب فى التعليم الإلزامى بسبب ارتفاع أعداد المقيدين إلى الحد الذى تصبح معه المدارس عاجزة عن إفادة جميع التلاميذ ، كما أن القصور فى أعداد المدارس والوقت أو الموارد اللازمة لمعالجة التفاوت فى التعليم أو لإتاحة الفرص للتلاميذ ذوى النمو البطىء لأن يلحقوا بسائر التلاميذ[٣]

وإذا كان هناك "بعض الطلبة سيتعلمون رغم أى نوع من المواقف الصعبة ، فإن معظم الطلبة يلتحقون بالمدرسة لأنهم يحتاجون إلى من يساعدهم على التعليم ، فالطلبة يحتاجون إلى مكان يشعرون فيه بالأمن والى توفير الوسائل التعليمية ، كما يحتاجون إلى توجيه من مدرس مدرب ونشط ، فإذا كانت هذه الظروف دون مستوى معين فأن هذه النوعية من الطلبة التى تحتاج إلى من يساعدها على التعليم ستتعلم قليلا وستبدد معظم ميزانية الحكومة المخصصة للتعليم" [٤]

ثانيا– النتائج المدرسية.

هناك صعوبة فى الحصول على معلومات النتائج المدرسية حيث أنه من المستحيل عمليا الحصول على سلاسل متتابعة زمنيا تسمح بالتحقق مما إذا كانت المستويات قد تدنت أو ارتفعت لأنها قلما تعكس مؤهلات التلاميذ الحقيقية فهى غالبا ما تستند إلى مقاييس تتبدل من سنة إلى أخرى[٥]

وعلى ذلك فإن تعلم التلاميذ ونتائجهم هو حصيلة عوامل متعددة منها محيط الأسرة ، التدريب السابق ،دافعيه التلميذ للتعلم ، مدة الدراسة ، المعلم المدرك لأبعاد العملية التعليمية وخصائص المرحلة ، والمنهج المقرر، والمبنى المدرسى وتجهيزاته .

---

[١] برنامج الامم المتحدة الأنمائى ، وآخرون :**تأمين حاجات التعلم الاساسية :رؤية للتسعينات** ، مرجع سابق ص ٥٥

[٢] فرانسواز كايو ، ينفيل بوستلثويت : ظروف التعليم والتعلم فى البلدان النامية ، **مستقبليات** ٧٠ ، مج١٩ ، ع٢ ، صص١٨٣ ١٨٤

[٣] **تأمين حاجات التعلم الاساسية :رؤية للتسعينات** ، مرجع سابق ص ٣٥

[٤] مشروع المعونة الفنية للتعليم الاساسى : **اقتصاديات التعليم الاساسى** ، مرجع سابق ، ص٥

[٥] فرانسواز كايو ، ينفيل بوستلثويت : **ظروف التعليم والتعلم فى البلدان النامية** ، مرجع سابق ، ص١٨٤

ويأتى دور التخطيط الكيفى فى تحديد أى نتائج التربية يمكن تحسينها تبعا للأهداف التربوية المحددة للنظام وتحديد أى المعارف والمهارات والقيم وثيقة الصلة بالأهداف ثم يعمل على توفير الظروف الملائمة للتعليم من خلال العوامل السابقة بالإضافة إلى توفير المناخ التنظيمى الذي يضمن تنفيذ الوسائل التى قررها التخطيط لتحقيق الأهداف التربوية .

ومن العرض التاريخى للمراحل المختلفة للتخطيط الكيفى خلال الفترة المحددة للدراسة أمكن تتبع بعض هذه العوامل ودور التخطيط فى تطويرها من أهمها :

- **التنمية المبكرة للأطفال .**
- **زيادة الدافعية وتشجيع الطفل على الحضور للمدرسة:**
- **المنهج والمقررات الدراسية :**
- **فرص التعلم وتتمثل فى** طول اليوم الدراسى، وعدد الحصص فى الأسبوع، طول العام الدراسى ومدى مناسبة المدة لتحقيق الأهداف.
- **توفير المعلم الكفء** من خلال الإعداد والتدريب والتأهيل وسد النقص

أولا-التنمية المبكرة للأطفال قبل التعليم الإلزامى .

يتضح اثر التدريب قبل المدرسة على الأداء المدرسى فى زيادة القدرات العامة للأطفال وتقليل زمن التعلم المطلوب لاستيعاب معلومات جديدة، كما أنها تعمل على تنمية الدافع المبكر للتعليم، والاستعداد للتدريب النظامى، والتدريب على المهارات الأساسية والاستعداد للاندماج فى جماعات غير الأسرة، وإتباع الإرشادات السلوكية للمدرسين، وهى بذلك تعمل على زيادة الاستفادة من الفرص المتاحة للتعليم الإلزامى [١] .

كانت دور الحضانة قبل توحيد أنواع التعليم فى المرحلة الأولى تلقى عناية كبيرة فقد كانت لها مبانيها الخاصة ومعلميها ، وفى عام ١٩٥١ تقرر ضم الرياض إلى المرحلة الابتدائية مع خفض مدتها إلى عامين وأن يكون التعليم فيها بالمجان ويبدأ من سن السادسة وألغى امتحان القبول بالمدرسة الابتدائية حين تقرر توحيد التعليم فى المرحلة الأولى[٢]، غير أن هذه المرحلة قد ألغيت نهائيا عام ١٩٥٣ من السلم التعليمى وأصبح ينظر إلى التعليم فيها على أنه خدمة اجتماعية لرعاية أبناء المرأة العاملة ، ولذلك أصبحت من اختصاص ومسئولية وزارة الشئون الاجتماعية [٣] ، حتى صدور الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ التى اعتبرت الاهتمام برعاية الطفل قبل المدرسة الابتدائية من أهم متطلبات حل مشكلات التعليم العام وتطويره أدرجت فى ميزانية التعليم العام ، وكان الاهتمام عن طريق إنشاء الإدارة العامة لدور الحضانة وإنشاء المجلس الأعلى للطفولة واللجنة الاستشارية ، ورفع كفاءة المعلمين بها بإنشاء الكليات المتخصصة لإعداد معلمات رياض الأطفال ومحاولات تطويرها .

و أخيرا محاولات أن تصبح مرحلة رياض الأطفال بعاميها جزءاً من التعليم الأساسى الإلزامى مع التخطيط لتوفيره لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً فى الريف والحضر والبادية [٤] .

---

[١]- **Basic Elements to reflect on the Quality of Education**... op cit , p ٦،٧

[٢]- اجلال السباعى واخرون : **دراسة حول الرعاية التربوية لطفل ما قبل سن الالزام فى مصر وبعض الدول العربية**، القاهرة،ا لمركز القومى للبحوث التربوية،١٩٧٩.ص٦

[٣]- محمد خيرى حربى وآخرون :**تطور التربية والتعليم خلال خمسون عاما**... مرجع سابق ، ص٥٣

[٤]- الجمعية المصرية للتنمية والطفولة، وزارة التربية والتعليم : **التقرير النهائى، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى**، مرجع سابق ، ص٨٤

ولكن حتى عام ١٩٩٦ لم تعمم هذه المرحلة، ولم تدرج فى بنية التعليم الرسمى فى مصر، كما أن هذه المرحلة اتسمت بتعدد الجهات التى تشرف عليها وتعدد أشكالها فهى آما ملحقة بمدارس التعليم الخاص سواء مدارس لغات مستوى رفيع آو مدارس تدرس اللغة الإنجليزية كمادة، أو مدارس تجريبية تتبع الحكومة ، أو حضانات أهلية ليس لها منهج محدد و يصعب الأشراف عليها والتحكم فى العوامل الكيفية لها.

كما لم يتم بحث وسائل إشراك الآسرة فى تدريب أطفال ما قبل المدرسة، سواء كانت عن طريق برامج لتدريب الآباء آو عن طريق وسائل الإعلام لتوعية أفراد الآسرة وتعليمهم.

ثانيا: زيادة الدافعية وتشجيع الطفل على الحضور للمدرسة ومن أهم وسائله:

هناك عدة سياسات لزيادة الدافعية وتشجيع الطفل والأسرة لإرسال أطفالهم إلى المدرسة فعلى سبيل المثال :تدريب ما قبل المدرسة بواسطة الوالدين عن طريق تنمية استعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة الابتدائية حيث يمكن تفادى المشاكل الأولى التى تحدث فى الفصل والاحتياج لعلاج متواصل (وهو ذات تكاليف عالية).

التدريب على المهارات الأساسية عن طريق رياض الأطفال

حيث أن هناك ارتباط عكسى بين اللذين التحقوا برياض الأطفال والإعادة أو الرسوب المبكر فى الصف الأول الابتدائى. وسائل الإعلام والنقل الآلى من السياسات التى تقلل من الرسوب المبكر عن طريق التقليل من الإحباط ولكن يجب أن تعزز هذه السياسة بالبرامج العلاجية والإرشادية عن طريق طلبة الصفوف العليا .مراعاة الظروف الاجتماعية للطالب تشجع الطالب على الحضور إلى المدرسة مثل تعديل جدول المدرسة الأسبوعى أو السنوى فى المناطق الريفية فمثلا أن تبدأ المدرسة العاشرة صباحا بدلا من السابعة لكى يساعد الأطفال فى أعمال الحقل قبل حضورهم للمدرسة أو أن تعطى الإجازة الكبرى فى الشتاء فى المناطق الممطرة لتجنب الشوارع المليئة بالوحل

التدريب الخاص العلاجى لبطئ التعلم : إذ يقترح أن تستخدم الإجازة الصيفية بالتعليم العلاجى مع تشجيع المدرسين اللذين يقومون بذلك بتخصيص اجر إضافى لهم ، أو تخصيص مناهج مرنة عن طريق اختصار المقررات إذ أن الكتابة والحساب هما الموضوعين اللذين يراكما المهارات فى التعليم الابتدائى فإذا سمح لبطئ التعلم التركيز فى هذين العلمين فانهم يمكن أن يكونوا مع أقرانهم بنفس الفصل وهذه السياسة ليست لها آية تكاليف [1].ومما سبق يتبين أن هناك عدة سياسات لزيادة دافعيه التلميذ والإقلال من التسرب مثل :

١- النقل الآلى فى السنوات الأولى.
٢- ربط التعليم بالبيئة.
٣- البرامج العلاجية لبطىء التعلم، و مراعاة الظروف الاجتماعية للطالب.
٤- لامركزية الإدارة وإعطاء صلاحيات للحكم المحلى بتعديل جدول المدرسة الأسبوعى أو السنوى تبعا لظروف كل منطقة.
٥- دنو موقع المدرسة من السكن وخاصة للإناث.
٦- المجانية وخاصة فى المناطق التى لا يستطيع الآباء فيها الأنفاق على التعليم.

التغذية

---

[1] chiefelbein E. :**Basic Elements to Reflect on The Quality of Education ....** . op cit , p ٤ ٦ .

وخلال فترة الدراسة كانت هناك عدة سياسات لزيادة الدافعية والإقلال من التسرب أو من آثاره فى تخطيط التعليم الإلزامى من أهمها :

أ- سياسة النقل الآلى :

تعتبر نظم النقل والتقويم أحد ضوابط التحكم فى نوعية التعليم [١]، وهى تشكل " حلقة أساسية فى مكونات نظم التعليم، على اعتبار أنها إحدى القوى المؤثرة فى جوانب العملية التعليمية" [٢]

ويعكس نظام الامتحان نقائص العملية التعليمية ولهذا فأن نتائج الامتحانات تصلح نقطة انطلاق لإحداث الإصلاح فى جوانب العملية التعليمية [٣] فهى تكشف عن تقدم التلاميذ ونمو معلوماتهم، وعن مستوى أداء المعلم، وعن فاعلية البرامج والخدمات التعليمية التى تؤديها المدرسة[٤].

ويمكن أن تستخدم نظم النقل لتحسين العملية التعليمية ، حيث أن النقل الآلى من السياسات التى تقلل من الرسوب المبكر عن طريق التقليل من الإحباط ولكن يجب أن تعزز هذه السياسة بالبرامج العلاجية والإرشادية عن طريق طلبة الصفوف العليا [٥] ، كما أن إجراء برامج تدريبية للمدرسين والمفتشين وإداريى المدرسة فى نظم الرقابة والتقييم، يمكن أن يحسن من أداء الطلاب فى الامتحانات المقننة، والسيطرة على مسارات تدفق الطلاب [٦].

وقد اتسمت أساليب الامتحانات فى عصر الاحتلال بالصرامة والشدة ، ثم طبق نظام النقل الآلى فى التعليم الإلزامى ابتداء من عام ١٩٥١ بصدور قانون ١٤٣ لعام ١٩٥١، ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين تؤيد هذا النظام مثل قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣، قانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦ بشأن التعليم الابتدائى .

وكان هناك تأييدا كبيرا لنظام النقل الآلي للتعليم الإلزامى فى مصر ، حيث أن مبدأ الترسيب يعوق عملية التوسع فى استيعاب الملزمين [٧]

واستمر هذا الاتجاه حتى فترة السبعينيات حيث ذكر تقرير المجالس " أن ترسيب بعض التلاميذ فى الصفوف الثانى والرابع والسادس يؤثر على استيعاب المرحلة للملزمين وعلى كثافة الفصول وعلى ارتفاع تكلفة التعليم "[٨].

وكان نظام النقل الآلي مشروطا بحضور نسبة معينة من العام الدراسى أى " افتراض مؤداه أن مجرد وجود التلاميذ مع المدرس فى حجرة الدراسة، وفى جو مدرسى كفيل فى حد ذاته بإفادتهم". [٩]

---

[١]- ف. كومبز، **ارمه التعليم فى عالمنا المعاصر**، مرجع سابق ص٢٢

[٢]- المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى، د١٤.** مرجع سابق، ص ٨٦

[٣]احمد فتحى سرور : **تطوير التعليم فى مصر** ، مرجع سابق ، ط٢، ص ١٩٥ .

[٤]- المجالس القومية المتخصصة: **اصلاح التعليم الابتدائى** ، مرجع سابق، ص ٨١

[٥]- **Basic Elements to reflect on the Quality of Education...** op cit pp. ١٨-٤

[٦]- جاك حلاق : **الاستثمار فى المستقبل..** مرجع سابق ، ص ص ١٩٨-١٩٩

[٧]-ج.م.ع، وزاره التربية والتعليم : **نظام نقل التلاميذ...** مرجع سابق ص ص ٣-٧

[٨]-المجالس القومية المتخصصة: **اصلاح التعليم الابتدائى**، مرجع سابق، ص ص٨٧-٨٨

[٩]-محمد سيف الدين فهمى: **المنهج فى التربية المقارنة**، ط٢، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ١٩٨

ولكن ا ثبتت العديد من تقارير الوزارة أن بعض المعلمين لا يهتمون بإجراء اختبارات دورية للتلميذ، و عدم متابعة المشرفين للتحقق من سلامة تطبيق النشرات والقرارات التوجيهية المتصلة بعملية التقويم، مع عدم العناية الكافية بالبطاقات المدرسية وعدم مراعاة الدقة فى ملء بياناتها حيث تملأ بطريقة آلية تدل على عدم الإدراك الواضح لأهدافها وتجعل الإفادة منها محدودة[١٠]

وحتى بعد أن أصبحت الامتحانات تعقد فى نهاية الصف الثانى والرابع بداية من عام ١٩٧١ فقد ظهرت بعض الانتقادات لنظام النقل الآلي فى الصفوف الأخرى ،على أنه سبب فى ضعف مستوى تحصيل التلاميذ لأنه لم يصاحبه تنفيذ الأساس الذى بنى عليه وهو التقييم المستمر للتلاميذ خلال العام الدراسى، ذلك أن كثير من المعلمين يعتقدون أن العام الدراسى اقصر من أن يتسع للإجراءات التى تطلبها الامتحانات المتعددة التى ينص عليها النظام، كما يخشى الموجهون أن ينشغل المعلم عن التدريس الحقيقى، وعدم تدريب المعلمين على القيام بعمليات التقويم كما ينبغى[٢]وهذا يلقى الضوء على سبب رئيسى من أسباب ضعف التخطيط للجانب الكيفى فى التعليم فى مصر وهو سوء المتابعة والتنفيذ، هذا بالإضافة إلى أن التخطيط لم يراع الشمول حيث أن هذا النظام لم يصحبه تدريب للمعلمين أثناء الخدمة، أو التأكيد عليه فى مناهج دور المعلمين والمعلمات فى مرحلة الإعداد، و يتضح هذا من خلال عدم قدرة المعلم على القيام بعمليات التقويم كما ينبغى.

وفى الثمانينيات بدأت الوزارة فى إعادة العمل بالامتحانات المدرسية كأسلوب لرفع مستوى التعليم فى المرحلة الإلزامية خوفاً من الارتداد إلى الأمية بدلا من البحث عن وسائل أخرى لتنفيذ هذا النظام [٣]

وقد لقى نظام الامتحانات والتقويم التربوى خلال فترة الثمانينات اهتماماً كبيرا، كان مدخل هذا الاهتمام التنظيم الإدارى والتطوير المؤسسى من خلال إنشاء لجنة تطوير نظم التقويم والامتحانات، والمجلس الأعلى للامتحانات والتقويم الذى عن طريقه تم تشكيل المجالس الفرعية للامتحانات والتقويم فى المديريات التعليمية المختلفة ومشروع بنك الأسئلة، و مركز تطوير الامتحانات والتقويم التربوى.

وقد اصدر مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى عام ١٩٩٣ عدة **توصيات لتطوير تقويم التلميذ أهمها:**

١)الاهتمام فى التقويم بمبدأ التعلم للإتقان.

٢)مراعاة الشمول فى تقويم التلاميذ فى التعليم الابتدائى.

٣)العمل على تغيير النظرة إلى الأنشطة التربوية من حيث التقويم إذ يلاحظ إهمالها فى نتائج الامتحانات.

٤)عقد اختبار مستوى فى نهاية كل من الصفين الثالث والخامس، ويشترط أن تكون هذه الاختبارات على مستوى المديريات التعليمية.[٤]

---

[١] – وزاره التربية والتعليم ، **تقرير عن حالة التعليم الابتدائى** ، ص ص ٣٤-٣٦

[٢] - المجالس القومية المتخصصة: **اصلاح التعليم الابتدائي**، مرجع سابق، ص٨٨

[٣] -محمد سيف الدين فهمى: **المنهج فى التربية المقارنة**، مرجع سابق ، ص ٢٠٣

[٤] - **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى** الجزء الأول، مرجع سابق ص ٨٩

وبناءً على توصيات المؤتمر و توصيات المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى صدر القرار الوزارى رقم ٧١ بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٧ بشأن تقسيم التعليم الابتدائى إلى مستويين وعقد اختبار مستوى للصفين الثالث والخامس للتأكد من اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات فى الصف الثالث، والتأكد من الانطلاق فيها فى نهاية الصف الخامس [١]

ب- سياسة ربط التعليم بالبيئة .

تعددت الأسباب التى اتخذها التخطيط لتطبيق سياسة ربط التعليم بالبيئة من أهم هذه الأسباب :

- الدعوة إلى احترام العمل اليدوى، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل المتضمن للمهارات الفنية والصناعية اليدوية ،
- ربط التعليم بسياسة الدولة في رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومى وذلك عن طريق : إدخال المجالات والدراسات العملية فى مناهج التعليم العام حتى لا يقتصر التعليم على النواحى النظرية .
- مراعاة تنوع البيئات عن طريق الاهتمام بالنواحي العملية بحسب حاجات البيئة وإمكانياتها .
- وجود أنشطة مدرسية متنوعة تكفى لجذب التلميذ.

وقد عالج التخطيط هذه السياسة من خلال اتجاهين : المزج بين التعليم النظرى والعملى وتربيف التعليم.

١- وتمثل المزج بين التعليم النظرى والعملى فى عدة تجارب مثل :-

تجربة المدارس العاملة ١٩٢٥ - المدارس الابتدائية الراقية ١٩٥٣ - المدارس الإعدادية العملية ١٩٥٧ - المدارس الإعدادية الفنية ١٩٥٧ - المدرسة التجريبية الموحدة (البوليتكنيكية) ١٩٧٢ -التعليم الأساسي .

١. أما تربيف التعليم فقد تمثل فى-:

تجربة المدارس الأولية الريفية ١٩٤٢ - تجربة مدرسة قرية المنايل الريفية ١٩٤٦ - تجربة مدارس الوحدات المجمعة فى الريف المصرى ١٩٥٤.

ولكن هذه المحاولات تفاوتت فى مدى ما حققته من نجاح لعدة أسباب:

- لم يتوافر لبعض هذه التجارب الإعداد الكافى.
- أن معظم هذه التجارب كانت هامشية فى بنية التعليم.
- فتور الحماس مع ضعف الإمكانيات التى تكفى لتطوير هذه التجارب قد اثر على استمرار هذه التجارب
- ارتباط هذه التجارب بمفهوم اجتماعى على أنها اقل قيمة واقل مستوى من المدارس العامة.
- -أن معظم هذه التجارب كانت تمثل تعليما مغلقا أمام الملتحقين بها-[٢]
- أما تجربة التعليم الأساسى فكانت من التجارب التى عممت فى التعليم ولكن لم تحقق الهدف منها لعدة أسباب من أهمها عدم توفر الإعداد الكافى وقصور الأهداف وعدم الاستفادة من تقارير تقويم التجربة قبل تعميمها

١- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية :**تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٢-١٩٩٤**، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ٨١-٨٢

[٢] عبد الله محمد بيومى : **معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الاساسى بمدارسهم** ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٣ صص٤٨- ٥٩

ج-:تعديل مواعيد الدراسة :

وكان ذلك عن طريق الصلاحيات التى أعطيت للمحليات فى قانون ٦٨ لعام ١٩٦٨ وقانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ ، حيث قرر القانونان تحديد موعد بدء الدراسة ونهايتها والإجازات غير الرسمية بقرار من المجالس المحلية حسب ظروف المحليات لتكون خطوة نحو تعديل مواعيد الدراسة لتقليل التسرب وخاصة فى المناطق الريفية التى يعتمد فيها ولى الأمر على أبنائه كأيدي عاملة فى مواسم الزراعة والحصاد، كما أعطت صلاحيات للوزير لحذف أو إضافة بعض المواد الدراسية وفقا لظروف واحتياجات البيئة المحلية وكان ذلك مؤشرا لنية التخطيط لتطويع التعليم للبيئات المختلفة .

د- تطبيق نظام المسار الخاص - فى الحلقة الإعدادية فقط -

بصدور القرار الوزارى رقم ٢٨ لعام ١٩٨٥ بشأن نظام الدراسة فيه ، ويتضمن أنه نظام فرعى ضمن النظام العام يلحق به التلاميذ ذو القدرات الخاصة الذين استنفدوا مرات الرسوب فى الصف الواحد، أن مناهجه مخففة مع تدعيم مناهج الثقافة الفنية والتدريبات العملية بما يتناسب مع إمكانياتهم بما يحقق له النجاح ،ويحصل الطالب فى نهاية مرحلة الإلزام على مصدقة بإنهائه لهذه المرحلة، وتحدد كل مديرية تعليمية فصول المسار الخاص وفق شروط ومعدلات معينة ، ولكن هذا القرار فى عام ١٩٨٧ قد لقى اعتراضا بحجة أن وضع التلاميذ المتعثرين فى مسار خاص ينتهى بهم إلى تعليم متخلف ووضع نفسى مهين يعتبر حيودا عن قانون التعليم وخروجا عن مبدأ ديمقراطية التعليم[١].

ومما سبق يلاحظ أنه على الرغم من تعدد السياسات المتبعة لزيادة دافعيه التلميذ وتشجيعه على الحضور وعدم التسرب ، إلا أن هذه السياسات قد جانبها التوفيق فالنقل الآلى قد استبدل بالامتحانات كسابق العهد خلال فترة الاحتلال ، ذلك أن السياسات قد فشلت فى وضع الإجراءات التى تضمن تطبيق نظام النقل الآلى كما ينبغى ، وأيضا بالنسبة للتغذية للمدرسية وعدم استقرارها فى نظام التعليم الإلزامى حتى عام ١٩٩٦، وينطبق هذا أيضا على السياسات إلى حاولت ربط المناهج بالبيئة ، وربط الجانب العملى بالنظرى لسوء التنفيذ وعدم الاستعداد الكافى لها .

بالإضافة إلى أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والثقافية مثل الزيادة السكانية التى تؤثر على تمويل التعليم و توفير الإمكانات المساعدة على وجود أنشطة مدرسية متنوعة تكفى لجذب التلميذ ، أيضا عدم قدرة العديد من الأسر على الأنفاق على أبنائهم بسبب ارتفاع نسبة الإعالة ، ، مما شجع العديد من
الأسر على سحب أطفالهم من المدارس ، بالإضافة إلى ضعف الثقة فى عائد التعليم وقلة العائد المنظور لهذا التعليم على حياة الأفراد مقارنة بالجهد والأنفاق المبذولين ولذلك كان التعليم من وجهه نظر العديد من الأسر، " فقد واضح لكل من التلميذ أسرته ماديا ومعنويا على السواء" ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية للوالدين[٢]،

وهذه العوامل يمكن أن يعالجها التخطيط التربوى أما بتوفير خدمة التعليم الإلزامى المجانى ، أو بوسائل الإعلام المختلفة لترسخ أهمية العلم والتعليم فى أذهان هذه الأسر، ورفع مستوى معيشة الفرد وهذه مسئولية التخطيط القومى .

---

[١] وزارة التربية والتعليم :**دراسات فى تطوير التعليم لجنة دعم مبدأديمقراطية التعليم** ، مرجع سابق ، ص ٤٦

[٢] عبد الله محمد بيومى : **معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الاساسى بمدارسهم دراسة ميدانية** ، مرجع سابق صص١٣٨ ١٤٢

وقد حاولت الوزارة فى الفترة الأخيرة تعضيد هذه السياسات فكان من أهم الأسس التى اتخذتها لإصلاح التعليم هو عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية فجاء بالقانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ والمعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ وبالقانون رقم ٢ لعام ١٩٩٤ فى مادة (٣) أنه لا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية ، كما تبنت الوزارة عدة مؤسسات غير نظامية مثل مدارس الفصل الواحد لتعليم الإناث لمواجهه مشكلة انقطاع الفتاة أو إحجامها عن التعليم الابتدائى ، ومدارس المجتمع لتوفير التعليم للبيئات المحرومة من الخدمة التعليمية[١]

ثالثا : المنهج والمقررات الدراسية :

حددت قوانين التعليم الإلزامى الأولى في مصر المواد الدراسية لمرحلة التعليم الإلزامي ، وهى:في رياض الأطفال: التعبير اللغوى (ويشمل القراءة والكتابة و القصص والتهذيب و المحفوظات والأناشيد والتمثيل) – و التعبير الفني ويشمل (أشغال الأطفال والرسم و تحسين الخط ومشاهد الطبيعة) –النشاط الحر ويشمل (الألعاب والموسيقى) "

والمواد التي تدرس في الفرقتين الثالثة و الرابعة :القرآن الكريم –اللغة العربية والخط– الحساب والهندسة العملية –المعلومات العامة (موضوعات اجتماعيه و علميه) – الرسم والأشغال أو الفلاحة أو أشغال ألا بره– تربيه بدنيه والعاب وموسيقى". وخامسه وسادسه نفس المواد السابقة مع أضافه اللغة الأوروبية الأولى.[٢]

وبعد قيام الثورة صدر قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الابتدائي لينص على إلغاء مرحلة رياض الأطفال و اللغة الأجنبية، وقد اتسمت المناهج بعد قيام الثورة بالاهتمام بجوانب الحياة

القومية المصرية وما طرأ عليها من تغيرات[٣]ويظهر هذا فى النسب الموضحة بجدول الأوزان النسبية للمواد الدراسية حيث كان نصيب المواد الاجتماعية ٦،٦٪ بعد أن كانت ١،٨٪ عام ١٩٥٣.

- وفى الستينيات حاولت الخطط ربط التعليم بسياسة الدولة في رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومى وذلك عن طريق إدخال المجالات والدراسات العملية فى مناهج التعليم العام حتى لا يقتصر التعليم على النواحى النظرية، والدعوة إلى احترام العمل اليدوى مع العناية بالهوايات العملية..[٤]

ثم شهدت الثمانينات اهتماما متزايدا ببناء وتطوير المناهج وهى استكمالا لجهود لجأن تطوير المناهج ،حيث صدرت عدة قرارات بإنشاء اللجنة الدائمة لسياسة تطوير المناهج بناء على عدة مبادئ منها تركيز محتوى التعليم فى الموضوعات الأساسية ،والعمل على تعميق القيم الإنسانية والدينية واحترام حقوق الإنسان[٥]

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب : **مشروع مبارك القومى – أنجازات التعليم فى ٤ اعوام** ، القاهرة ، ١٩٩٥ ،صص٢٤، ٢٤١

[٢] **قانون ١٤٣ لعام ١٩٥٠ بشأن تنظيم التعليم الابتدائى** ، مادة ١١

[٣] وزارة التربيةة والتعليم : **السياسه التعليمية فى مصر ١٩٨٥** ...مرجع سابق صص٣٣ ، ٣٤

[٤] وزارة التربية والتعليم : **سياسه التعليم (٦٠– ٧٠)** ، مرجع سابق ، صص٦ ٨

[٥] ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة بحوث السياسات : **اتجاهات السياسة التعليمية فى الثمانينات دراسة تحليلية للتعليم العام فى مصر** ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١٢٨.

وعند إقرار صيغة التعليم الأساسي فى مرحلة الإلزام تضمنت المناهج تنمية المهارات اليدوية والثقافة المهنية التي تتمثل فى المجالات العملية ،ومحاولة ربط المناهج بالبيئة عن طريق مقرر المشاهدات الطبيعية ومقررات المواد الاجتماعية والعلوم [١] ولكن كان تقلص اليوم الدراسى وما استتبعه من إهمال للأنشطة التربوية قد افقد فلسفة التعليم الأساسى مضمونها ، حيث أصبحت المجالات العملية مجرد حصص تؤخذ فى داخل الفصل ويمتحن فيها نظريا، بالإضافة إلى عدم وجود حجرات متسعة للورش فى كل مدرسة تكفى مجموعة التلاميذ التى يتعين عليها القيام بالتدريبات فى المجالات المختلفة ، وبالكاد تخصص بعض الحجرات تكفى الدواليب لحفظ [٢] .

فبدأت الأوزان النسبية للتدريبات العملية تتراجع فى الخطط الدراسية للتعليم الإلزامى ابتداء من عام١٩٨٨ حيث تم إنشاء المدارس الإعدادية المهنية بصدور القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ والتى يلتحق بها كل من أتم الحلقة الابتدائية واظهر ميولا مهنية ، وتقدم للتلاميذ فى هذه المدارس مناهج تدريبية عملية تبلغ نسبتها ٥٠٪ من الخطة الدراسية[٣] ، والإجراءات التى تضمنها هذا القانون تعن فى حد ذاتها "دفن لفكرة التعليم الأساسى " [٤]

و أصبحت المجالات العملية التكنولوجية تدرس فى الصفين الرابع والخامس فقط بحيث يدرس التلميذ مجالا عمليا واحدا فى كل من الصفين ، وإنشاء كتب جديد للاقتصاد المنزلى[٥] ، لضم التدريبات العملية

للاقتصاد المنزلى عام ١٩٨٨ ثم وضعت فى الخطة الدراسية ٩٤/٩٣ كمادة منفصلة مرة أخرى .

وفى عام ١٩٩٤ بدأت تظهر اتجاهات جديدة تنفيذا لتوصيات "مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي" منها -: تقسيم التعليم الابتدائي إلي مستويين ،أولهما يضم الصفوف الثلاثة الأولى ، أما المستوى الثانى فيضم الرابع والخامس ،وذلك للتأكد فى نهاية المستوى الأول إلى اكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية ، وإعطاء الوزن النسبي الأكبر لهذه المهارات الأساسية فى الخطط الدراسية بحيث لا تقل عن ٧٠٪ ويخصص الجزء الباقى للأنشطة التربوية والاجتماعية والبدنية والفنية

والتدريب على المهارات العملية والتكنولوجية البسيطة، و تقليل عدد الكتب المدرسية، البدء فى إدخال تعليم اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات بدءا من الصف الرابع بصورة تدريجية ، إضافة حصص الخط العربى والمكتبة للخطة الدراسية ..، توفير التعليم الابتدائي للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة [٦]

---

[١] المركز القومى للبحوث التربوية :**تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال ..١٩٨١/١٩٨٢ ١٩٨٣/١٩٨٤** ، مرجع سابق_ ص٥١

[٢] سمير لويس : **تقويم فعالية استخدام الاجهزة والمعدات بمدارس التعليم الاساسى ، ندوة التجديد التربوى فى مصر ١٩٨٨** ، صص١٣٣ ١٣٤

[٣] المركز القومى للبحوث التربوية: **تطوير التعليم ..١٩٩٠- ١٩٩٢** ، مرجع سابق_ ص٩٧

[٤] – منير بشور : **جودة التعليم الاساسى فى الدول العربية** ، مرجع سابق ص١٤٤

[٥] **تطوير التعليم ..١٩٩٠- ١٩٩٢** ، ص ٦٩

[٦] ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية : **تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤ ١٩٩٦** ، مرجع سابق_ ، صص٨١ ٨٢

جدول (٢٠)

تطور الأوزان النسبية للمواد الدراسية خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٩٤ [١]

العام / المادة	٥٤/٥٣	٧٢/٧١	٧٧/٧٦	٨٢/٨١	٨٦/٨٥	٨٨/٨٧	٩٤/٩٣	٩٦/٩٥
التربية الدينية	٨,٥	١٠	١٠	٩،٨	٩،٧	٩،٩	١٠،٣	٨،٤
اللغة العربية	٣٤،٩	٣١،٧	٣٢،٢	٣١,٥	٣١،٤	٣١،٩	٣٣,٦	٣٢،٥
الرياضيات	١٧,	٢٠	٢٠	١٩،٦	١٩،٥	١٩،٨	٢٠،٥	١٦،٨
العلوم	٨،٥	٨،٣	٨،٣	٨،٢	٨،١	٤،٤	٤،١	٢،٢
التاريخ	٠،٩	٢،٢	٢،٢	٢،٢	٢،٢	-	-	
الجغرافيا	٠،٩	٢،٢	٢،٢	٢،٢	٢،٢	-	-	
التربية القومية	٠,٩	٢،٢	٢،٢	٢،٢	٢،٢	-	-	
الدراسات الاجتماعية	-	-	-	-		٣،٣	٣،٤	٢،٢
التربية الرياضية	٧،٥	٨،٩	٨،٣	٨،٢	٨،١	٦،٦	٨،٦	٣،٤
التربية الفنية	٨،٢٠	٦،٧	٦،٧	٦،٥	٦،٥	٦،٦	٦،٨	٢،٢
التربية الموسيقية	-	-	-	٣،٣	٣،٨	٣،٣	٣،٤	٢،٢
المعلومات العامة والأنشطة	-	١،١	١،١	١،١	-	٩،٩	٨،٢	١٦،٨
اقتصاد منزلى للبنات أو تربية زراعية للبنين	-	٣،٣	٣،٣	١،١	١,١	-	٢،٧	
الخط العربى								٤،٥
المكتبة								٢،٨
اللغة الأجنبية								٣،٤
الثقافة المهنية والتدريبات العملية	-	-	-	٤،٣	٤،٣	٤،٤	-	٢،٢
-مشاهد طبيعية	-	-	-	-	١،١	-	-	
المجموع	٢١٢	١٨٠	١٨٠	١٨٤	١٨٥	١٨٢	١٤٦	١٧٨

ويبين الجدول السابق أن عدد حصص مادة التربية الدينية فى الخطط كان ثابتا على الرغم من تناقص عدد الحصص فى الخطط الدراسية ، أما الزيادة والنقصان فى الوزن النسبى للتربية الدينية فى الخطط فهى مسايرة لحجم الخطط الدراسية ، وينطبق هذا على الرياضيات، وكذلك التربية الرياضية حتى عام ٨٧/٨٦ ، ومن الملاحظ أن الوزن النسبى للتربية الرياضية كان له النصيب الأكبر

بالنسبة لمواد الأنشطة الأخرى فقد وصل إلى ٨،٩ ٪ فى حين أن التربية الفنية كان نصيبها يتراوح بين ٦،٥٪ و ٦،٨٪. والتربية الموسيقية ٣،٣٪ والاقتصاد المنزلى والتربية الزراعية ٣،٣٪ ، على الرغم من أنه فى كثير من المبانى المدرسية قد تم استقطاع جزء من الأفنية والملاعب لإقامة مبانى ملحقة بالمدارس وذلك على حساب النشاط التربوى الرياضى، و أصبحت الملاعب الموجودة تستخدم كأفنية ولأكثر من لعبة [٢]

أما اللغة العربية فقد تعرضت لخفض شديد كما هو موضح بالجدول :

---

[١]- جدول مشتق من الخطط الدراسية الصادرة عن الوزارة . .

[٢] المركز القومى للبحوث التربوية : **مدى ملائمة المبانى المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الاساسى..** ، مرجع سابق ص٦٨

فقد خصصت الخطة الدراسية لعام ١٩٥٣ ٧٤ حصة للمرحلة الابتدائية فى الأسبوع للغة العربية والأناشيد ولكن فى الخطة الدراسية ٧٠/٦٩ خفضت إلى ٥٤ حصة ثم ارتفعت قليلا إلى ٥٧ فى الخطة الدراسية لعام ٧٢/٧١، كما أن الوزن النسبى لها فى الخطط تناقص من ٣٤،٩٪ عام ١٩٥٣ إلى ٣١،٧٪ فى بداية السبعينات ليظل ثابتا تقريبا إلى أن زادت قليلا فى ضوء خفض سنوات التعليم الابتدائى إلى خمس سنوات فوصلت إلى ٣٣،٦٪ ،كذلك كانت الخطط الدراسية تخصص حصصا لتعليم الخط العربى منذ نشأة التعليم ولكن أخذت تتناقص هذه الحصص بداية من السبعينات حتى ألغيت تماما [١]

وكان نصيب المواد الاجتماعية ٦،٦٪ فى الستينيات ثم خفضت هذه النسبة إلى ٣،٣٪ بداية من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ ، كما يلاحظ أن مادة العلوم قد تراجع الوزن النسبى لها من ٨،٥ عام ١٩٥٤/٥٣ إلى ٢،٢٪ عام ١٩٩٦/٩٥ وقد يرجع ذلك إلى زيادة نسبة المعلومات العامة والأنشطة إلى ١٦،٨٪ بعد أن كانت ٨،٢٪ فى عام ١٩٩٤ .

رابعا : فرص التعلم بالتعليم الإلزامي.

١.- نظام السنة الدراسية:

في عهد محمد على كانت السنة الدراسية ١١ شهرا ، وكان شهر رمضان هو العطلة السنوية الوحيدة ، ولكن بعد الاحتلال طبق على التعليم نظام العطلات الصيفية بداية من عام ١٨٨٧[٢]

و لم تظهر آية محاولات لتغيير هذا النظام في السياسات أو الخطط التعليمية حتى الآن ، إلا أنه في عام ١٩٧١ قدم اقتراحا لتغيير نظام العام الدراسي كما يلي:

- تبدأ الدراسة يوم السبت الثانى من يناير وتستمر حتى آخر يونيو .
- تبدأ إجازة نصف السنة من أول يوليه إلى آخر أغسطس.
- تستأنف الدراسة من أول سبتمبر وتستمر حتى آخر نوفمبر.
- تجرى الامتحانات العامة وامتحانات النقل في أواخر نوفمبر وتعلن النتائج في أواخر ديسمبر.

وذلك على اعتبار أن هذا النظام يتميز بآلاتى :

---

[١] عبدالفتاح أحمد جلال : نحو تطوير التعليم الابتدائى ، " **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى" (١٨ ٢٠ فبراير ١٩٩٣)** ، مرجع سابق صص٢٤ ٢٥

[٢] المركز القومى للبحوث التربوية :**وزارء التعليم فى مصر** ..مرجع سابق ، ص٤٧

- أن السنة الدراسية أطول ٣٥ أسبوعا.
- النشاط العقلي والجسمى على أتمه أنه مبذول في وقت يبعث على النشاط (الشتاء والاعتدالينإجازة نصف السنة شهران تمكن الطالب من اتصاله بالعلم[١]
- ومن الأجدى إعادة النظر في نظام العام الدراسى الآن لعدة اعتبارات:
- : أنه من بقايا تأثير الاحتلال الأجنبي على مصر.
- : تطبيق نظام الفصلين الدراسيين في التعليم الإلزامي.
- أن النظام الحالى لم يتم فيه مراعاة المناخ في مصر ، أو طبيعة النشاط الجسمى والعقلى للطلبة تبعا للمرحلة العمرية التابعة لهذا المناخ ، المدة بين انتهاء الدراسة وبدأها فى العام الدراسى التالى التى تصل إلى خمسة شهور تقريبا خاصة في المراحل الأولى من التعليم الإلزامي وهذا يعنى عدم اتصال العلم الذى يدرس .

٢- عدد سنوات التعليم الإلزامى :

مر التعليم الابتدائي بتطورات تاريخية هامة منذ صدور دستور ١٩٢٣ جعلت أوضاعه غير مستقرة حتى بداية الخمسينات ، حيث توحدت أنظمته انتهت ثنائية التعليم فيه واستقرت أوضاعه فى صورة مدرسة واحدة وهى المدرسة الابتدائية يقبل فيها جميع الأطفال ممن هم فى سن الإلزام ٦-١٢ لمدة ست سنوات بظهور قانون التعليم الابتدائي رقم ١٤٣ لعام ١٩٥١، وتأييد قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣ إلغاء المدارس الأولية بأنواعها المختلفة وتوحيد التعليم فى المرحلة الأولى أصبحت مدة التعليم ست سنوات كاملة مع إلغاء مرحلة رياض الأطفال التى تكون الفرقتين الأوليتين من المرحلة واصبح السلم التعليمى يبدأ بالفرقة الأولى الابتدائية [٢]

وقد استقر عدد سنوات التعليم فى التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٨١ حين ظهرت الحاجة إلى مد سنوات الإلزام إلى تسع سنوات ولكن خلال هذه المدة ظهرت عدة اتجاهات لخفض عدد سنوات الدراسة أو خفض عدد الحصص فى الخطط الدراسية لهذه المرحلة، لاعتبارات تتعلق بالأحوال الاقتصادية للبلاد وتحقيق مبدأ الاستيعاب الكامل الذى التزمت به السياسات منذ صدور ثورة ١٩٥٢، وذلك كان نتيجة تعرض خطة التنمية لبعض المشكلات التى أثرت تأثير مباشرا على التعليم، وكان من ابرز هذه الآثار هى صدور أوامر بإيقاف بناء المدارس منذ عام ١٩٦٢.[٣]

---

[١] محافظة أسيوط ، مديرية التربية والتعليم ، مجلس الآباء ونقابة المعلمين بأسيوط : **مؤتمر تطوير التعليم(٣١يناير-٢فبراير ١٩٧١)**، أسيوط . صص٢٣- ٢٤

[٢] محمد خيرى حربى وآخرون: **تطور التربية والتعليم..خلال الخمسين سنة**، مرجع سابق ص١٠٢

[٣] لمزيد من التفاصيل يرجع للفصل للجزء الخاص بالخطة الخمسية الأولى ٦٠ - ١٩٦٥

و بدأ التخطيط لمد سنوات الإلزام فى مصر ابتداء من السبعينيات، وكانت الخطوة الأولى لإطالة فترة الإلزام التى اتخذتها الخطة الخمسية الثالثة (٧٠/٧١ - ٧٤/٧٥) هى توفير الأماكن الكافية فى المدارس الإعدادية لاستيعاب جميع الناجحين فى الشهادة الابتدائية، ثم جاءت الخطة العشرية ٧٢/٧٣ - ٨١/١٩٨٢ لتؤكد هذا الاتجاه لنفس الأسباب وهى أن الست سنوات غير كافية لتكوين المواطن الصالح ، وكان السبيل الأول هو توفير الأماكن الكافية فى المدارس الإعدادية ووضعت الوزارة سياستها فيما يتعلق بالمبانى المدرسية على أساس استغلال المبنى المدرسي فى التعليم الابتدائى والإعدادى بما لا يزيد عن فترتين مع الحرص على توفير اليوم المدرسى الكامل كلما أمكن ذلك ، وفى عام ١٩٨١ صدر قانون التعليم العام رقم ١٣٩ لينص على أن مدة التعليم الإلزامى ٩سنوات .

ولكن الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢ اقترحت مشروعا لتعديل السلم التعليمى، قررت فيه أن هذا المشروع يهدف إلى إحداث تغيير جذرى فى بنية النظام التعليمى تمكنه من تحقيق النقلة النوعية المطلوبة فى المرحلة القادمة من مراحل إصلاح وتطوير التعليم والرامية إلى ربط التعليم بالتنمية وخفض تكلفته ورفع كفاءة مخرجات النظام التعليمى من القوى العاملة القادرة على الإنتاج والإبداع[١] وعلى هذا الأساس صدر القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وعدلت المادة الرابعة على التكون مدة الدراسة فى التعليم قبل الجامعى ثمانى سنوات للتعليم الأساسى الإلزامى اعتبارا من العام الدراسي ٨٨ / ١٩٨٩، وفى الفترة الحالية هناك اقتراح برفع عدد سنوات الإلزام إلى الخامسة عشرة مراعاة لسن العمل أو أن تدخل مرحلة رياض الأطفال السلم التعليمى[٢]

ومما سبق يلاحظ أن مدة التعليم الإلزامى خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٩٠ قد تعرضت لاتجاهات الخفض أو المد عدة مرات سواء وكان ذلك بحجة الإصلاح أو خفض النفقات ، دون البحث عن وسائل أخرى لتجويد التعليم أو لخفض تكلفة التعليم الإلزامى .

٣-مدة السنة الدراسية_

حرصت القوانين خلال فترة الخمسينيات على تحديد مدة السنة الدراسية ومواعيد بدء الدراسة وانتهائها من كل عام وكانت هذه المواعيد ثابتة لم يطرأ عليها أية تعديلات لفترة طويلة فقد نص قانون ١٤٣ لعام ١٩٥١ على أن " تبدأ الدارسة في جميع الأنحاء يوم السبت الثانى من شهر سبتمبر وتنتهى في يوم الخميس الثانى من شهر يونيه ،ويجوز للوزير تعديل تلك المواعيد"" وقد أيد قانونا التعليم ٢١٠ لعام ١٩٥٣ وقانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦ القانون السابق في مواعيد بدء الدراسة وانتهائها ، ولكن قانون ٦٨ لعام ١٩٦٨ قد نص في مادته الرابعة على أن " تحدد مدة السنة الدراسية بكل مرحلة تعليمية وعدد الدروس في الأسبوع بقرار من وزير التربية والتعليم ، ويحدد موعد بدء الدراسة ونهايتها والإجازات غير الرسمية التي تقتضيها ظروف محلية بقرار من المجالس المحلية"" .

وعلى الرغم من أن هذه المادة قد تعد مؤشرا للامركزية نظام التعليم ومرونته فهى تعتبر بمثابة تخلى التشريع عن إلزام الوزارة بعدد شهور دراسية محددة في السنة، و صدر قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ ليؤيد اتجاه قانون ٦٨ بشرط موافقة المجلس الأعلى للتعليم.

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، **الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢**، مرجع سابق صص ٨٨-٩٠

[٢] مداولات المائدة المستديرة :**مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى**، مرجع سابق صص٥٦-٥٩

وقد تخلت التشريعات عن تحديد مواعيد بدء وانتهاء السنة الدراسية في الفترة آلتي بدأت فيها الشكوى من أن الفترة المسائية لا تؤدى رسالتها لقصر اليوم الدراسى ، وأن عدد الساعات المخصصة للدراسة في الخطط الدراسية تتميز بالنقص عما هى لدى معظم الدول الأخرى وخاصة في الصفوف الأخيرة من التعليم الابتدائي ، ومع هذا لا يمكن زيادة الخطط عما هو موجود لسوء أحوال المبانى سواء في العدد أو الإمكانيات، وتطبيق نظام الفترتين في معظم المدارس ، بالإضافة العجز الشديد فى المعلمين [١]

وأصبحت مدة العام الدراسى الفعلية بعد استقطاع الإجازات ٢٦ أسبوعا أي ١٨٢ يوما عام ١٩٧٩ في حين أنها في الستينيات كانت ٢١٠ يوما ذلك فضلا عن أن زمن الحصة ذاته يتعرض للتخفيض بتأثير ظروف مختلفة منها تعدد الفترات[٢].

واضطرت الوزارة إلى إصدار خطة مختلفة لكل من المدارس ذات الفترة الواحدة أو الفترتين والمدارس ذات الثلاث فترات ، فالمدرسة ذات الفترة الواحدة يكون فيها عدد الحصص الأسبوعية ٢٨ أما مدارس الثلاث فترات فقد خفضت فيها الخطة الدراسية إلى ٢٤ حصة حيث اختصرت بعض حصص الحساب والتربية الفنية والرياضية والموسيقى[٣] ، "وكل ذلك يعنى أن تلميذ المرحلة الابتدائية لا يستوفى حقه الواجب من العناية والرعاية التربوية آلتي كفلتها له النظم القائمة من حيث المبدأ وهو وضع يؤثر بالضرورة تأثيرا سلبيا على تدريس المناهج بالصورة السليمة آلتي تكفل استيعابا مستقرا وتحصيلا فعالا"[٤]

واستمر التناقص فى العام الدراسى ومدة اليوم الدراسى إلى أن أصبحت أيام الدراسة الفعلية ١٦٠ يوما عام ١٩٨٦ واليوم الدراسي لا يتجاوز الأربع ساعات وتتراجع هذه المدة فى الفترة المسائية الثالثة[٥]

وإذا كانت 'النظم التعليمية يجب إرساؤها على مبادئ ثابتة لضمان استقرارها واستمرارها نحو تطوير وتقدم مطرد، بحيث لا تتأثر تلك المبادئ والأسس المتعارف عليها دوليا بظروف محلية في بعض البيئات، أو تتغير لمشكلات طارئة أو موقوتة يمكن التغلب عليها بوسائل أخرى [٦]" فإلى الآن لم تحاول السياسات أو الخطط إلى إصدار قانون ينص على مدة العام الدراسي وعدد ساعاته تبعا للمعدلات المتوسطة المتبعة دوليا، بل تعتمد على تصريحات الوزير وقراراته .

---

[١] وزارة التربية والتعليم :**الخطط الدراسية بالمرحلة الابتدائية** ، مرجع سابق ص٧٦

[٢] المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** ، الدورة السابعة، مرجع سابق ص١٤٤

[٣] زينب محمود محرز : **التعليم الابتدائي فى الجمهورية العربية المتحدة تطوره ونظامه** ، القاهرة، وزارة التربية والتعليم ، مركز التوثيق التربوى ، ١٩٦٩، صص١٥-١٦

[٤] تقرير المجلس القومى ..، **الدورة السابعة**، مرجع سابق ص١٤٥

[٥] تقرير المجلس القومى للتعليم..، **الدورةالرابعة عشرة**، مرجع سابق ص١٤٨

[٦] المرجع السابق ص١٤٩

خامسا : توفير الأبنية المدرسية الملائمة :بدأت مشكلة المبانى المدرسية مع وزارة التربية والتعليم عندما ركزت الدولة اهتماماتها إلى قطاع الإنتاج وزيادة اعتماداتها المالية ، مع تخفيض اعتمادات وزارات الخدمات على اعتبار أن هذه الخدمات تأتى فى مرحلة تالية، وقد زادت مشكلة المبانى المدرسية تعقيدا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حيث تم الاستيلاء على عدد كبير من المدارس لاستخدامها كمركز إيواء للمهجرين ، ولم تتمكن الوزارة من تعويض هذا الكم الذى فقدته من المدارس لأنه لم تخصص لها الميزانية الكافية كما أنه ليس لديها الكادرات المدربة للقيام بما كانت تقوم به مؤسسة الأبنية التعليمية التى تحولت إلى شركة حكومية للتصميمات والاستشارات الهندسية عام ١٩٦٥ [١]

و أصبحت الخطط تعتمد على زيادة الفصول بدلا من بناء المدارس واصبح عدم التوازن بين معدلات زيادة المقيدين والمستجدين وفى المقابل معدلات زيادة المدارس والفصول سمة من سمات مشروعات الخطط التعليمية فى مصر كما هو موضح بالجدول (٢٢)

وبداية من عام ٦٥ /٦٦ بدأت معدلات الزيادة للمقيدين والمستجدين تنخفض لدرجة كبيرة وذلك لعدم قدرة النظام على استيعاب الملزمين فى ظل الكثافات المرتفعة ونقص الأبنية، وفى عام ١٩٨١ تقرر تعميم صيغة التعليم الأساسى ومد سنوات الإلزام على الرغم من عدم قدرة المدارس القائمة على تحقيق الاستيعاب الكامل رغم تشغيل نحو ٥٠٪ منها فترتين دراسيتين فى اليوم الواحد الأمر الذى قصر نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية على نحو ٨٥٪ سنة ١٩٨٢/٨١ ،كذلك التعليم الإعدادى فقد أدى القصور فى عدد المدارس إلى تطبيق نظام الفترتين فى نحو ٤٠ فى المائة من عدد المدارس والى ارتفاع كثافة الفصول إلى ٤٠ طالب /فصل [٢].

ذلك بالإضافة إلى أن المدارس الجديدة لا تتفق مع المعايير القياسية لوزارة التربية والتعليم، وكانت النتيجة أنه فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ اصبح مجموع الطلاب الذين يتعلمون من خلال نظام الفترات – اليوم المدرسى المنقوص – فى المدارس الابتدائية ٧٣،٥٪ وفى المدارس الإعدادية ٧٣،٩٪ ، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع كثافات الفصول المدرسية ، مما افقد فلسفة التعليم الأساسى مضمونها .

ويرجع هذا إلى بعض المعوقات التى كانت تواجه سياسات المبانى فى تلك الفترة وهى :

- قصور الاعتمادات الحكومية لتشييد المبانى وصيانتها .
- إحجام المقاولين عن دخول عطاءات بناء المدارس ، بالإضافة إلى قصور العمالة المتخصصة فى البناء التشييد
- ندرة المواقع الصالحة لبناء المدارس داخل المدن الكبيرة .
- عدم وجود إدارة مسئولة عن خطة الأبنية المدرسية وإنشائها وصيانتها داخل جهاز التربية والتعليم فى كل محافظة[٣] .

---

[١] سمير لويس سعد : **مدى ملائمة المبانى المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الاساسى فى مصر دراسة احصائية** المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، صص ٣٤-٣٥

[٢] وزارة التربية والتعليم :**الخطة الخمسية للتربية والتعليم من عام ٨٣/٨٢ ١٩٨٧/٨٦** ، مرجع سابق ص١٢ _

[٣] المجالس القومية المتخصصة :**تقرير المجلس القومى للتعليم د(١٤)** ، مرجع سابق ، صص١٣٦ -١٣٧

جدول (٣٣)

.جدول مقارن لإنجازات الخطط الخمسية لتوفير الفصول والمدارس خلال الفترة ١٩٥٥ – ١٩٩٢([1])

السنة	مستجدون	معدل التغير	مدارس	معدل التغير	فصول	معدل التغير	مقيدون	معدل التغير
٥٥ – ٦٠	٢١٥٩	٠،٤٣	-١٢٣٩	-١٤،٣٨	١٣٨٧٧	٣٠،٥٤	٦٠٨٠٣٥	٣٢،٦٧
٦٠ – ٦٥	١٢٠٢٩١	٢٢،٨٣	١٠٨٤	١٤،٨٣	١٥٦٢٣	٢٥،٣٣	٧٠٠٧١٨	٢٦،٦٧
٦٥ – ٧٠	٤١٦٨٠	٦،١٥	٢٠١	٢،٣٥	٤٧٦٠	٥،٩٠	١٦٣٢٠٤	٤،٧٣
٧٠ – ٧٧	٢٣٥٤٩	٣،١٧	١٤٨٣	١٦،٣٢	١٣٦٥٤	١٥،٥٢	٤١٣٧٥٦	١١،٠٧
٧٧ – ٨٢	١٣٦٠٩٥	١٧،٣١	٩٤٣	٨،٧٢	١٣٢٦٢	١٢،٧٣	٥٣٧٠٦٩	١٢،٧٥
٨٢ – ٨٧	٢٤٤٨٣٤	٢٥،٢٦	١٥٧٥	١٣،١١	٢٠٩٩٣	١٧،٢٩	١٣٢٣٣٣٤ ٢	٢٦،٢٧
٨٧ – ٩٢	-١٠٥٨٧٩٢	-٨٨،٨٩	١٢٦٥	٨،٩٧	١٥٢٤	١،٠٢	-٨٩٠٥٦	-١،٣٤

وعدم التوازن بين معدلات الزيادة في المستجدين والفصول والمدارس يعد مؤشرا لعدم فاعلية التخطيط في التوفير الكمي للأبنية كما هو موضح بالجدول لعدة أسباب :

أولا: أن ارتفاع معدلات المقيدين و المستجدين عن معدلات المدارس والفصول يعني تعمد الخطة لزيادة كثافات الفصول.

ثانيا: أن ارتفاع معدلات الفصول عن المدارس يوضح أن الخطط بدأت في التوسع في فصول المدرسة الواحدة عن طريق البناء في فراغات المدرسة وهذا يتضح من البيانات الخاصة ب فصل /مدرسة. ، كما يعني الاعتماد على نظام الفترات في المدرسة الواحدة [٢].

وقد انتبهت السياسات لهذه الحالة التي وصلت إليه الأبنية التعليمية عام ١٩٨٥ ولهذا قررت وضع برنامج لتدعيم المباني المدرسية يسير في ثلاث محاور:

١- الاستفادة من تمويل الجهود الذاتية

٢- الاستفادة من التمويل الأجنبي

٣- تمويل الدولة:

وقد صدرت عدة إجراءات ضمان تنفيذ هذا البرنامج وهي : إنشاء هيئة قومية للأبنية التعليمية كي تتولى وضع السياسة العامة التي تتبعها الدولة سواء بالنسبة للتمويل أو للحصول على الأراضي اللازمة للمدارس أو لوضع التصميمات والمواصفات والرسومات للأبنية والتعاقد عليها[٣] ولعلاج مشكلة الأبنية وضعت الخطة الخمسية ٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/٩٦ عدة أهداف إجرائية أهمها :

١. التوسع في إنشاء المباني المدرسية بما يلائم الزيادة المتوقعة في الشريحة العمرية المستهدفة

٢. العمل على توزيع هذه المشروعات وفق معطيات الخرائط التعليمية لضمان وصول الخدمة التعليمية لمختلف البيئات.

٣. تشجيع الجهود الذاتية والتبرعات لإنشاء المدارس.

تطبيق نظام الفصل المتحرك في المباني التعليمية الجديدة التي تم إنشاؤها أو التي تسمح مبانيها بذلك ، ويهدف هذا النظام إلى الاستخدام الأمثل للفراغات التعليمية وبحيث يستخدم الفصل الدراسي بواسطة اكثر من مجموعة من التلاميذ للحصول على اعلى كفاءة باستخدام الفراغات

---

[1] بيانات مجمعة من الاحصاء الاستقراري الصادر عن الوزارة

[2] – يرجى الرجوع الى جدول مؤشرات العملية التعليمية بالملاحق

[3] وزارة التربية والتعليم: **السياسة التعليمية في مصر** ، يوليو١٩٨٥ ، مرجع سابق ، صص٢٥ ٢٦ . .

التى يتم توفيرها [١]، وذلك يوضح أن الخطة الخمسية ٩٢-٩٧ قد وضعت أولى الخطوات نحو إصلاح التعليم الإلزامى ، حيث قررت بناء عدد ضخم من المدارس ، التى لو تم بناؤها لتحقيق اليوم الكامل فى المدارس و تكون هذه أول خطوة نحو تحسين الكيف فى التعليم الإلزامى ، حيث تتاح للتلاميذ فرص التعلم الجيد ، حيث أن مشكلة الأبنية وتعدد الفترات خلال الأربعين سنة الماضية قد أجبرت النظام التعليمى لوأد أية إصلاحات فى التعليم الإلزامى.

سادسا : توفير المعلم الكفء:

يأتى المعلمون بعد التلاميذ كأكبر المدخلات وأهمها فى أى نظام تعليمى ، حيث أن المعلم هو الركيزة الأساسية فى بناء التعليم وتطويره ، وأن نجاح العملية التربوية بمحتواها العام وأبعادها المختلفة وما تنطوى عليه من عناصر لا تكون فعالة ما لم يهيأ لها معلم كفء ، حيث أن المعلم هو الذى يهيئ الخبرات والمهارات لتلاميذ وهو الذى يترجم أهداف المنهج إلى مواقف تعليمية وهو الذى يختار وسيلة التعليم المناسبة وبالتالى فهو من منفذى السياسة التعليمية ، و اصبح المعلم لأن مطالب بأدوار أخرى مثل أن يكون موصلاً لتراث أمته وحضارتها ، وأن يكون مرشداً ورائدا اجتماعيا وموجها تربويا ، وهو أيضا يجب أن يكون أداة للتجديد والتغيير [٢] ، وتعتبر لائحة رجب عام ١٨٦٧ أول تشريع مصرى يتعرض لوضع شروط ومواصفات معينة لاختيار المعلم فى المرحلة الأولى ، وفى عام ١٨٧٢ أنشئت دار العلوم التى كانت مهمتها إعداد قليل من معلمى المكاتب بالإضافة إلى المحاضرات العامة التى كانت تقدم بها ، ولم يكن لدار العلوم فى ذلك الوقت خطة دراسية معينة فلم يكن هناك مدة محددة أو منهاج معروف للدراسة حتى عام ١٨٧٤ الذى وضعت فيه خطة دراسة تستهدف تنظيم الدراسة كما حددت مدة الدراسة بخمس سنوات[٣].

ثم جاء الاحتلال فقضى على أى تقدم كان من المنتظر أن يحدث نتيجة لائحة رجب وقومسيون المعارف حيث أهملت هذه التوصيات واتجهت سلطات الاحتلال بدلا من فتح معاهد أو دور معلمين إلى تدريب المعلمين العاملين بالكتاتيب أسبوعيا [٤]، و بعد قيام الثورة تم توحيد مصادر إعداد المعلم واصبح المصدر الوحيد لإعداد معلم التعليم الإلزامى هو مدارس المعلمين و المعلمات العامة والريفية وجعل الالتحاق بها بعد الحصول على الإعدادية لمدة ثلاث سنوات [٥]

وظلت نظم إعداد معلم التعليم الإلزامى تعتمد على دور المعلمين والمعلمات ومدتها خمس سنوات بعد الحصول على الشهادة الإعدادية ، ونظام استكمال التأهيل التربوى لمعلمى ومعلمات المدارس الغير مؤهلين تربويا عن طريق الالتحاق بدور المعلمين والمعلمات للحصول على الدبلوم

---

[١] المركز القومى للبحوث التربوية : **تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع ١٩٩٢ ١٩٩٤** ، مرجع سابق صص٦٩ ٧٠

[٢] عبد الغنى النورى : **اتجاهات جديدة فى التخطيط التربوى فى البلاد العربية** ، مرجع سابق . صص ٢٣٢ ٢٣٥

[٣] محمد سيف الدين فهمى : **المنهج فى التربية المقارنة** ، مرجع سابق صص٢٨٣ ٢٨٤

[٤] المرجع السابق صص٢٨٨ ٢٨٩

[٥] محمد خيرى حربى :**تطور التربية ..خلال الخمسين عاما** ، مرجع سابق ص ٥٩

ذلك بعد إلغاء الدراسات التربوية لخريجى التعليم الثانوى ، مع توفير قدر من الدراسات الثقافية المعادلة للمرحلة الثانوية العامة فى السنوات الثلاث الأولى وتوفير أساليب الإعداد المهنى فى السنتين الأخيرتين وتنويع شعب الدراسة، إلى أن ظهرت الحاجة عام ١٩٧٩ إلى الارتفاع بمستوى كفاءة معلم التعليم الإلزامى بعد الاتجاه إلى مد سنوات الإلزام والأخذ بصيغة التعليم الأساسى حيث أن نظام التعليم الأساسى، يحتاج إلى إعداد خاص للمعلمين لمواجهة احتياجات هذا التعليم ، وضرورة أن يكون معلم هذه المرحلة من خريجى الجامعات[١]

وقد لوحظ أن المواد الثقافية كانت تأخذ الأهمية الأولى فى مناهج دور المعلمين والمعلمات بعدها مواد التخصص ثم المواد التربوية ، وفى فترة السبعينات أصبحت الأهمية النسبية للمواد التربوية ضئيلة حيث كانت السياسات فى هذه الفترة تعمل على تطوير دور المعلمين من خلال توفير قدر من الدراسات الثقافية المعادلة للمرحلة الثانوية العامة وجاء هذا التطوير على حساب المواد التربوية، كما هو مبين بالجدول

جدول (٣٤)

الأهمية النسبية للمواد الدراسية فى خطط الدراسة لدور المعلمين والمعلمات خلال الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٨٢
(٢)

المواد / العام	*المواد الأكاديمية	٪	*المواد التربوية	٪	*مواد اختيارية	٪	المجموع
عام ١٩٤٧ شعبة آداب	٦٤	٦٨	١٧	١٨	١٤	١٤	٩٥
٦٢/٦١							
الشعبة العامة	١٢٠	٦٣	٣٦	١٩	٣٤	١٨	١٩٠
الموسيقى	٨٨	٤٦	٣١	١٧	٦٩	٣٧	١٨٨
تربية فنية	٨٩	٥٤	٣١	٧١	٦٩	٣٧	١٨٩
"رياضية	٨٨	٦٤	٢٠	١٢	٥٧	٣٦	١٦٥
تدبير	٨٨	٦٤	٣١	١٦	٦٩	٣٧	١٨٨
١٩٧٠/٦٩							
دين&عربى	١٢٠	٦٣	١٨	٩	٢٥	٢٨	١٦٣
حساب&علوم	١١٦	٦١	١٨	٩	٥٦	٣٠	١٩٠
تربية فنية	١٠٤	٥٥	١٨	٩	٦٨	٣٦	١٩٠
"رياضية	١٠٤	٥٥	١٨	٩	٦٨	٣٦	١٩٠
"موسيقية	١١٤	٥٥	١٨	٩	٦٨	٣٦	١٩٠
حضانة	١١٤	٥٥	٢٨	١٥	٥٨	٣١	
١٩٨٢/٨١							
عربى&مواد	١١٤	٥٨	٣٣	١٧	٤٨	٢٥	١٩٥
حساب&علوم	١١٢	٥٧	٣٥	١٨	٤٨	٢٥	١٩٥

*المواد الاكاديمية هى : العربى والخط - دين - مواد اجتماعية - رياضيات - علوم وتربية صحية ، أنجليزى.

---

[١] وزارة التربية والتعليم :**ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر** ..مرجع سابق ص١٦

[٢] مشتق من الخطط الدراسية لدور المعلمين والمعلمات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من ١٩٤٧-١٩٨٢

المواد التربوية هى : التربية – علم النفس – التربية العملية – اللغة الاجنبية – الصحة المدرسية – المجتمع وخدمة البيئة.
المواد الاختيارية هى : التربية الرياضية – التربية الفنية – التربية الموسيقية – التربية الزراعية – الاقتصاد المنزلى – الحضانة ورياض الاطفال.

اما بالنسبة لبرامج التدريبات اثناء الخدمة فقد ثبت عدم فاعليتها فى تنمية وتطوير المعلمين حيث توقفت التنمية العلمية والتربويه للمعلمين عند الحد الذى تخرجوا عنده من معاهدهم او كلياتهم ، وهناك عدة شواهد على قصور برامج التدريب مما أدى إلى خفض الكيف فى التعليم خلال فترة الدراسة مثل عدم كفاءة المعلمين فى إستخدام البطاقة المدرسية وعدم تطبيق سياسة النقل الآلى بالصورة الصحيحة مما اضطر الوزارة الى الغاء هذه السياسة التى كان يمكن أن تعين نظام التعليم الإلزامى فى الإقلال من التسرب وفى زيادة الاستيعاب ، كما اظهرت تقارير متابعة تجربة التعليم الأساسى أن من أهم أسباب عدم وضوح أهداف صيغة التعليم الاساسى هو أن الإدارات التعليمية لم تبد اهتماما بتدريب المدرسين ، و أن المدرسين لم تستجيبوا للدورات التدريبيه التى تنظمها الادارات التعليمية[١].

ومما سبق يتبين غياب الخطة المتكاملة الكمية والكيفية التى تحدد الأعداد والتخصصات اللازمة لمدارس التعليم العام والفنى ما أدى الى وجود عجز كبير فى الخريجين فى بعض التخصصات كاللغة العربية والدين واللغات والمواد الفنية والعملية ، وقد تسبب ذلك فى عدم مقابلة احتياجات المدارس من هذه النوعيات والالتجاء الى تعيين غير المؤهلين لمهنة التدريس مع وجود فائض فى بعض التخصصات ، كما تسبب فى اختلاف مصادر اعداد معلم بعد أن حاولت الثورة توحيد هذه المصادر ، و قصور المستوى الثقافى والعلمى لمعظم طلاب دور المعلمين، قصور الكفاية العددية والغنية لبعض هيئات التدريس ممن يقومون على اعداد المعلم فى دور المعلمين والمعلمات ، وجمود بعض أنظمة اعداد المعلمين وعدم تطويرها [٢]

و مظاهر هذا الإختلال مستمرة حتى بعد محاولات أن يكون معلم هذه المرحلة من خريجى الجامعات ، وتأهيل المعلمين اثناء الخدمة للمستوى الجامعى ، فقد بينت احدى الدراسات المسحية عن العوامل المؤثرة فى التحصيل أن اداء معلم التعليم الإلزامى يفتقد الى:- مساعدة التلاميذ الضعاف، العناية بالموهوبين وتكليفهم بأنشطة اضافية، ربط المنهج بالبيئة ، والقاء الاسئلة الشفوية، تكليف التلاميذ بالقراءات الخارجية و-السماح بالمناقشة داخل الفصل ،[٣] بالإضافة إلى أن معظم المدرسين لايشركون التلاميذ فى ادارة الفصل ، ٣٨٪ من المعلمين لا يدركون علاقة المادة التى يدرسونها بمشكلات المجتمع [٤]..

وهذه النتائج للدراسات الحديثة توضح أن مازال هناك خلل فى اداء المعلم فى الفصل تؤثر على كيف التعليم وتحصيل التلاميذ خاصة الضعاف منهم والموهوبين.كما أن نسبة عدد التلاميذ لكل مدرس اصبحت اقل من نسبة عددهم لكل فصل إذ تبلغ تقريبا النصف وهذا يعنى وجود عدد كبير من المعلمين مكدسين بلا فصول[٥]، وهذا يعنى عبئا اكبر على ميزانية التعليم وعلى الابواب الخاصة بالاستثمار . وهى مؤشر لفشل التخطيط الكمى لمعلى التعليم الإلزامى .

---

[١] تقرير بشأن : **تقدير موقف تجربة التعليم الاساسى** .. ، مرجع سابق ، صص١٠ ١٤

[٢] تقرير المجلس القومى للتعليم ...مرجع سابق ، الدورة الرابعة عشرة ، ص٩٣-٩٥

[٣] ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم ، الادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات : **اداءات المعلم التدريسية داخل الفصل وتأثيرها على تحصيل التلاميذ** ، مرجع سابق ...

[٤] معهد التخطيط القومى ، **مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى ، واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره** ، المؤتمر القومى للتعليم الاعدادى مرجع سابق .

[٥] معهد التخطيط القومى : **تقرير التنمية ١٩٩٤** ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٣٢

ومحاولة لعلاج مشكلات اعداد معلم التعليم الإلزامى كان هناك اتجاه جديد ظهر مع برنامج اصلاح التعليم حتى عام ٢٠٠٠ وهو دور الجامعات فى إعداد وتدريب المعلمين ، وقد حدد المجلس الاعلى للجامعات عدة مجالات لدراسة دور الجامعات فى إعداد المعلم وتدريبه وهى:

١.تدعيم علوم المستقبل(الرياضيات – العلوم – اللغات) وكيفية إعداد المدرسين لها ، واساليب تدريسها.

٢.رصد وتحديد المتغيرات العالمية واثرها على أهداف التعليم ونظمه.

٣.تدعيم التعليم فى المناطق المحيطة بالجامعات.

٤.بحث سبل الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى الاتصالات والالكترونيات فى التعليم

كما عملت الوزارة على تشجيع الطلبة المتميزين للإلتحاق بكليات إعداد المعلمين وحفزالمعلمين الحاليين للتفرغ لاداء عملهم وذلك بتحسين الاحوال المادية للمعلمين عن طريق:

١. -مواجهه ظاهرة الرسوب والوظيفى وترقية ٥٣٤٢٢ معلما من مختلف الدرجات.

٢. -مضاعفة اعتمادات الحوافز المادية للمعلمين.

٣. -مضاعفة مكافأة اعمال الامتحانات.

وبالنسبة لتنشيط قطاع تدريب المعلمين فقد عملت الوزارة على:

- -زيادة عدد البرامج التدريبية حتى وصلت الى ٢٨٣ برنامجا ومقسمة الى برامج علمية وفنية ولغات وبرامج اشرافية استفاد منها ٣٥٨٩٤ معلما وموجها فى التعليم قبل الجامعى.
- -تنظيم بعثات للمعلمين الى الدول المتقدمة ،ومدة التدريب فيها اربعة شهور على أن يسهم المتدرب بعد ذلك فى تدريب زملاءه على الخبرات التى تم اكتسابهاخلال فترة البعثة.
- -عقد الجامعات لدورات تدريبية لمعلمى التعليم الاساسى.
- -توسيع رقعة الجهات المشاركة فى تدريب معلمى التعليم قبل الجامعى عن طريق إنفتاح جهاز التدريب على المؤسسات البحثية والاكاديمية مثل المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، ومركز تطوير المناهج.[١]

التنظيم والادارة :

فى بداية الثورة لم تكن هناك أجهزه فنية قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادي سواء من ناحية التخطيط أو التنفيذ، كما أن العلم والتكنولوجيا كانا متخلفين إلى حد بعيد ، ولم تكن أجهزه التعليم والأعداد والتدريب على مستو كاف لتنميه الطاقات البشرية اللازمة [٢.]

وكان هذا عاملا اساسيا فى عدم توافر المتطلبات الفنية للتخطيط الفعال وهى :

١.قاعدة سليمة وكافية للبيأنات التي يتطلبها إعداد الخطة ومتابعتها .

٢.جهاز فنى للتخطيط على مستوى معقول من الكفاءة (كوادر مؤهلة للعمل التخطيطى).

٣.أساليب ملائمة للتخطيط والمتابعة ، والإمكانات المادية ، والتنظيم المؤسسى المناسب[٣]

---

[١] المركز القومى للبحوث التربوية، **تعزيز دور المعلمين فى عالم متغير –الاستقصاء لمؤتمر التربية الدولى فى دورته الخامسة والاربعين** ، القاهرة ١٩٩٦ ، صص

[٢] منير عطالله ، اخرون : **تاريخ ونظام التعليم ...**، مرجع سابق ص ١٧٨ ، ١٧٩

[٣] ابراهيم العيسوى : **محاضرات فى التخطيط التنموى** ، م (٩١٣) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٢٠.

وقد عانت اجهزة التخطيط التربوى من تدنى مستوى إعداد المخططين ، وغياب التنسيق بين الاجهزة ، وقصور قاعدة البيانات مما اثر على عمليات اتخاذ القرارات ، وقد تسبب ذلك فى ضعف الوعى بالتخطيط ، وعدم وفاء اجهزة التخطيط المركزية باحتياجات المديريات التعليمية و تحديد مسئولية التخطيط فى المشروعات الاستثمارية (باب ثالث فقط) وضعف العلاقة بين اجهزة التخطيط التعليمى واجهزة التخطيط فى المجتمع، و سؤ توزيع الموارد بعد اعتماد الخطة.[١]

وفى السبعينيات بدأت الخطط التربوية الاهتمام بالتطوير المؤسسى كمدخل لتطوير التعليم فاهتمت بأنشاء المجالس القومية المتخصصة والمركز القومى للبحوث التربوية ... والمجالس النوعية والاتجاه إلى اللامركزية فى التنفيذ ولكن على الرغم من هذا لم تكن هذه المؤسسات فعالة فى تطوير الكيف لعدة أسباب :

قصور التشريعات التربوية: لافتقادها الكثير من المواد الحاكمة للكيف ، و إعطاء الوزير الصلاحية فى تقرير العديد من الأمور التى تحكم العملية التعليمية وكيف التعليم، مما أدى إلى كثرة القرارات الوزارية التى تتسم بالتباين والتناقض فى محتواها بسبب تغير الوزراء وتباين فلسفاتهم واختلاف مفاهيمهم لبعض جوانب العملية التعليمية، وقلة الإلمام بمسئوليات العمل بالنسبة لمن يشغل منصبا قياديا جديدا فى التعليم أو القيادات المحلية حيث يتغلب عنصر الأقدمية فى اختيار القيادات مما أدى الى عدم استقرار للسياسة التعليمية و على تنفيذ مشروعات الخطط.

أسباب تتعلق بالادارة :

اتسمت المؤسسات التربوية فى مصر بالبيروقراطية التى تقوم على البناء الهرمى وصدور القرارات من أعلى إلى اسفل مما أدى إلى عدم كفاءتها هذا إلى جانب عدم وضوح الرؤية فى العلاقة بين الإدارة التعليمية ومجالس المدن والمجالس المحلية مما أدى إلى ازدواج هذه السلطة بين هذه الأجهزة وبين الأجهزة التعليمية الأمر الذى جعل العملية التعليمية تتعرض للوقوع فى أخطاء فنية وإدارية[٢].

كما اتسمت بعدم التنسيق بين الإدارة العامة للتدريب التى تمثل وزارة التربية والتعليم وبين سائر الأجهزة التدريبية المحلية مما أدى إلى عدم وجود خطة شاملة للتدريب على مستوى الوزارة أو المستوى المحلى ، ولعل السبب فى هذا هو تداخل الاختصاصات والصلاحيات بين وحدات الجهاز الإداري للدولة والجهاز التدريبى ، حيث يغلب على الخطط التدريبية التى يعدها الجهاز المركزى للتنظيم

والإدارة الطابع الإداري البحت ، وأن الإرشادات التى تتضمنها الكتب الدورية الصادرة عن الجهاز لا تتفق فى أساليبها مع طبيعة البرامج النوعية بالعملية التدريبية والتعليمية[٣].

أسباب تتعلق بالبحوث التربوية والاستفادة منها :

شاب البحث التربوى فى مصر اوجه نقص كثيرة منها :

- الفقر الشديد فى الامكانات المتاحة للبحوث، وقلة عدد الباحثين المتفرغين لعملية البحث.

---

[١] دسوقى عبد الجليل :**تقويم كفاءة اجهزة تخطيط التعليم العام فى مصر** ، مرجع سابق ،صص٨٩-١٤٢

[٢] ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة التخطيط التربوى : **معوقات اداء الادارة التعليمية عن تحقيق اهداف التعليم الاساسى** /رسمى عبد الملك رستم ، القاهرة ، (١٩٩١) ، ٨٥١ ص +ملاحق صص٧٣ ٧٥

[٣] المركز القومى للبحوث التربوية : **دراسة تقويمية لدور التنظيمات والاجهزة المحلية بالمحافظات لتنفيذ السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الاساسى**...مرجع سابق ، صص٥٨ ، ٥٩

- سؤ اعداد الكوادر القادرة على القيام بمهمة البحث التربوى.
- الوقوف بالبحوث عند حد كتابتها وطباعتها دون محاولة تطبيقها وتنفيذها، والافتقار الى مخطط عام يحول بين البحث وبين التركيز على جوانب معينة . واهمال جوانب اخرى.
- -الأنفصال بين مراكز البحث التربوى فى الجامعات والاجهزة التعليمية و التنفيذية[١].

كما عانت الخطط كثيرا من نقص البيانات وعدم صحتها وقد ظهر هذا بشكل واضح فى الخطة الخمسية ٦٠-١٩٦٥ حين اعتمدت على تقديرات غير صحيحية للسكان ، وكما جاء فى الخطة العشرية ٧٣/٧٢ - ١٩٨٢/٨١ التى تميزت بالطموح الشديد فى تقديراتها أو عدم الاستفادة من البحوث التربوية ويتضح ذلك عندما اوصت للجنة بحث حالة التعليم الابتدائى عام ١٩٥٧ أن مشروع ميزانية الوزارة خلال السنوات الخمس المبتدئة من ١٩٥٧/٥٦ يتعذر معه امكان تعميم التعليم الإلزامى فى عشر سنوات ، و رأت تحديد فترة تعميم التعليم بثلاثين سنة بدلا من عشر سنوات بحيث تنتهى عام ٨٥/ ١٩٨٦ [٢]

كما يتضح ذلك فى عدم اهتمام الخطة الخمسية ٦٠-١٩٦٥ بالتسرب على أنها مصدر من مصادر الهدر فى التعليم بل اعتبرتها فرصة لاستيعاب تلاميذ اكبر ، أيضا لم يؤخذ باراء المجالس ولابتقارير متابعة المركز القومى للبحوث التربوية لتجربة التعليم الاساسى من حيث توقيت تطبيقها او من حيث توفير الامكانات اللازمة لتعميم التجربة .

وقد حاول برنامج إصلاح التعليم الاخير دعم شبكة المعلومات بالادارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات عن طريق توفير الاجهزة المتطورة وتصميم نظام للمعلومات التربوية وتدريب القوى البشرية اللازمة ، بالإضافة إلى اجراء عدة بحوث مسحية عن علاقة بعض عناصر العملية التعليمية بالتحصيل [٣] ، وأنشاء مركز موحد لمعلومات التعليم ودعم اتخاذ القرار وشبكة موحدة لمعلومات التعليم مع دعمها بلجنة لتوحيد المفاهيم الاحصائية والعمل على التنسيق بين مراكز معلومات قطاع التعليم ، لادراكه أهمية توفير البيانات والاحصاءات فى التخطيط الكيفى[٤]

---

[١] احمد فتحى سرور :**استراتيجية تطوير التعليم فى مصر** ، مرجع سابق صص ١١١ ١١٢

[٢] لطفى بركات احمد :**فى فلسفة التربية** ، مرجع سابق ص١٧٦

[٣] - وزارة التربية والتعليم: **مشروع مبارك القومى ...** نمرجع سابق ، صص٩٠-٩٢

[٤] - المرجع السابق صص٢٢٧-٢٢٩

الخاتمة

مما سبق يتبين أن مصر اهتمت بتعميم التعليم منذ فترة طويلة، وقد ظهرت عدة مشروعات منذ ١٨٦٨ حتى قيام الثورة لتعميم التعليم وقد مر التعليم الابتدائي بتطورات تاريخية هامة منذ صدور دستور ١٩٢٣ جعلت أوضاعه غير مستقرة حتى بداية الخمسينات حيث توحدت أنظمته وأنتهت ثنائية التعليم فيه، واستقرت أوضاعه في صورة مدرسة واحدة وهى المدرسة الابتدائية يقبل فيها جميع الأطفال ممن هم فى سن الإلزام ٦-١٢ لمدة ست سنوات بظهور قانون التعليم الابتدائي رقم١٤٣ لعام ١٩٥١.

وكان الجانب الكيفى للتعليم الإلزامي فى مرحلة ما قبل الثورة يعانى ضعف العديد من عناصره مثل قلة الكتب المدرسية ونقص سنوات إعداد المعلم وضعفه وسوء حالة الأبنية التعليمية وزيادة كثافة الفصول بعد توحيد مدارس المرحلة الأولى دون اعتماد آية مبالغ إضافية لزيادة المبانى المدرسية، هذا بالإضافة إلى نقص مدة الدراسة، وبعد قيام الثورة اهتمت الدولة بالتعليم الإلزامي وأعطته الأولية فى سياساتها التعليمية على أنة القاعدة الأساسية لبناء أجيال تساعد على تحقيق أهدافها .

واعتمدت الثورة على التشريعات فى السنوات الأولى لها كمدخل الصلاح التعليم الإلزامي والتحكم فى العملية التعليمية ، ولكن لم يعمد النظام التعليمى إلى إجراء أى تغير سواء كان جذرى أو جزئى فى النظام يواكب الاحتياجات الخاصة بالمجتمع والأفراد وقد فسر الميثاق ١٩٦٢ ذلك " أن الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى .. لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادئ الستة المشهورة ولكن هذه المبادئ طغى عليها الصبغة الاعلامية للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى ،ولقد كان الأمر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الأثر ،ولكن الشعب ..مضى يحرك المبادئ الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده[١] ".

وقد مر التخطيط التربوى فى مصر بعدة مراحل هى التخطيط الجزئى والتخطيط الشامل والتخطيط السنوى ثم التخطيط طويل المدى ، تعرض التخطيط خلالها لعدة ضغوط اثرت على الجانب الكيفى منه مما أدى إلى عدم توفير الظروف الملائمة لتطوير التعليم عامة والتعليم الإلزامى خاصة ،

وكانت أهم هذه الضغوط هى أن تعميم التعليم والزاميته فى المرحلة الأولى قد ارتبط بإعلان حقوق الطفل وإعلان حقوق الإنسان الذى قرر فى مادته (٢٦) " أن لكل شخص الحق فى التعليم ،ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل فى مرحلتيه الابتدائية والأساسية" ،

وهذا الحق يتضمن عدة مبادئ أهمها :الإلزام ، العمومية، المجانية ، تكافؤ الفرص التعليمية . وقد التزمت الدساتير التى صدرت فى مصر خلال هذه الفترة بدءا من دستور ١٩٢٣ بذلك الحق الإنسانى ، ويعتبر هذا الحق من الأهداف لكمية الهامة التى التزمت بها كل البلاد

---

[١]-ج.م.ع ،وزارة الاعلام ،الهيئة العامة للاستعلامات :القرارات الكبرى لثورة٢٣يوليو..،مرجع سابق ،ص ٦٩-٧٠

وأضيف إلى هذه المبادئ الطموحة بالنسبة للتعليم الإلزامى أمل آخر وهو محو الأمية وسد منابعها الأولى ، مما أدى إلى تجاهل السياسات البدائل المقترحة لتعميم التعليم والزاميته خلال فترة لا تقل عن ٢٥ عاما ، وذلك فى الوقت التى كان يعانى فيها التعليم من نقص التمويل بسبب تراجع أولويات الخدمات الاجتماعية ومنها التعليم ومن جهة أخرى الزيادة السكانية وزيادة الطلب على التعليم ، مما أدى إلى نقص المدخلات الكمية الأساسية فى التعليم واتضح ذلك فى تدنى التوازن فى معدلات الزيادة فى المستجدين والمقيدين بمعدلات الزيادة فى المدارس والفصول والمعلمين.

كما كانت المشكلات التى عانى منها التخطيط خلال تلك الفترة عاملا هاما فى نقص وسائل التعليم الكيفية و ضعف القدرة على إعادة توزيع الموارد ، مما أدى إلى القصور فى تحقيق الأهداف الخاصة بالتعليم الإلزامي ، بالإضافة إلى كل هذا كان هناك سببا رئيسيا فى ضعف فاعلية التخطيط الكيفى فى التعليم الإلزامى فى مصر وهو أن التخطيط التربوى عامة والتخطيط الكيفى خاصة لم يكن مستقلا بل تابعا للسياسات العامة والسياسات التربوية ولهذا جاءت الأهداف التربوية تابعة للأهداف الاقتصادية ، كما ادى الضعف فى التنسيق بين السياسات والخطط ، الى التضارب فى التشريعات ، والضعف فى الاستعداد الكافى للإصلاحات والتجديدات التى أقرتها السياسات .

البحوث المقترحة :

إن تطوير التعليم فى مصر يحتاج إلى العديد من الدراسات المسحية التى تعمل على تشخيص واقع التعليم الإلزامى وتحديد أهم العناصر المؤثرة عليه ثم العمل على التحكم فى هذه العناصر بالوسائل المناسبة ، ولهذا فأن الدراسة تقترح إجراء البحوث التالية:

- -إجراء دراسة ميدانية للكشف عن مفهوم الكيف والتخطيط الكيفى فى الأوساط التربوية فى مصر ، حيث تعتقد الدراسة أن مفهوم الكيف يتسم بالخلط و الغموض فى الدراسات والأبحاث فى مصر.
- -إجراء بحوث عن علاقة كل عنصر من عناصر مدخلات التعليم بمخرجاته.
- -تحليل الأهداف العامة للتعليم الإلزامى فى مصر إلى أهداف إجرائية ، والعمل على توضيح الوسائل المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، وكيفية التنسيق بينها والتحكم فيها.
- -أن نظام العام الدراسى فى مصر يحتاج إلى بحوث تمكن من الاستفادة منه أقصى استفادة من هذه البحوث:

١. علاقة المواسم المناخية فى مصر بالنشاط الجسمى والعقلى للتلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى.

٢. الإجازة الصيفية وكيفية الاستفادة منها حتى لا يحدث إنفصالا بين ما درسه الطالب وما سوف يدرسه.

- -دراسات تتبعيه لخريجى التعليم الأساسى – لبيان مدى اتساق التعليم الاساسى وملاءمته وارتباطه بحياة التلميذ والمجتمع الذى يعيش فيه .
- -دراسة وسائل خفض نفقات التعليم والإقلال من معدلات الهدر وتحسين فاعلية التعليم.
- -هناك فجوة بين البحث وصنع القرار ، وقد اظهر الخبراء من وجود وسيط يعمل على ترجمة نتائج البحوث إلى استراتيجيات محددة يمكن أن يسترشد بها صانع القرار ولهذا ينبغى حصر الدراسات المطورة للكيف فى مصر سواء من خلال فترات زمنية معينه ، أو تصنيفها تبعا للعناصر التعليمية التى تتناولها والعمل على ترجمة هذه التوصيات ، واستشعار آلى أى مدى أثرت هذه البحوث على مسيرة تطوير التعليم فى مصر .

و طويلة المدى ، ولكن عند الرجوع إلى هذه الفترة ٧٠ –٧٨ تبين أنها من احسن الفترات التى تم العمل فيها على اتساق معدلات الزيادة فى الأبنية والصفوف والمعلمين مع المستجدين والمقيدين ، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النجاح والإقلال من الهدر المتمثل فى الرسوب والتسرب.

ولهذا تقترح الدراسة تحليل تلك الفترة والوسائل المنفذة خلالها بالتفصيل وعلاقتها بمخرجات التعليم.

قائمة المراجع

أ- القوانين والقرارات

١. وزارة التربية والتعليم :القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائى.
٢. وزارة التربية والتعليم : قانون ٢١٠ لعام ١٩٥٣، بشان التعليم الابتدائى.
٣. وزارة التربية والتعليم : قانون ٢١٣ لعام ١٩٥٦ : بشأن التعليم الابتدائى
٤. وزارة التربية والتعليم : قانون ٦٨ لعام ٦٨ بشأن التعليم العام.
٥. وزارة التربية والتعليم : قانون التعليم العام رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١
٦. رئاسة الجمهورية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٨١ لسنه ١٩٧٢، بشأن إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية.
٧. :رئاسة الجمهورية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، القاهرة، مادة (٢)
٨. وزارة التربية والتعليم: القرار الوزارى رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١ بشأن إنشاء مدارس لغات تجريبية وإصدار لائحتها لداخلية.
٩. وزاره الأعلام، الهيئة العامة للاستعلامات : القرارات الكبرى لثوره ٢٣يوليو - الجزء الأول - قرارات سياسية، القاهرة، ١٩٨٥

ب - تقارير وأوراق صادرة عن جهات رسمية :

١. إبراهيم العيسوى : محاضرات فى التخطيط التنموى، م (٩١٣)، معهد التخطيط القومى، القاهرة ١٩٩٦، ص٢٠.
٢. إجلال السباعى وآخرون : دراسة حول الرعاية التربوية لطفل ما قبل سن الإلزام فى مصر وبعض الدول العربية، القاهرة، ا لمركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٧٩.
٣. إحسان ناصف: الدراسات العملية خلال ثلاثين عاما ١٩٥٢ ١٩٨٣، المركز القومى للبحوث التربوية، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٥
٤. احمد فتحى سرور : تطوير التعليم فى مصر سياسته واستراتيجيته وخطه تنفيذه، ط٢، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨٩
٥. احمد فتحى سرور: تطوير التعليم فى مصر -سياسته واستراتيجيته وخطه تنفيذه، وزارة التربية والتعليم،القاهرة،١٩٨٧.
٦. تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن السياسة التعليمية، الهيئة القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥
٧. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ١٩٩٠، القاهرة، يونيو ١٩٩١.
٨. رسمى عبد الملك رستم: معوقات أداء الإدارة التعليمية عن تحقيق أهداف التعليم الاساسى، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، شعبة التخطيط التربوى القاهرة، (١٩٩١)،
٩. رضا احمد إبراهيم : التعليم الأساسى فى دول العالم الثالث، (دون ناشر)، (دون مكان)، ١٩٨٥
١٠. زينب محمود محرز : التعليم الابتدائي فى الجمهورية العربية المتحدة تطوره ونظامه، وزارة التربية والتعليم، مركز التوثيق التربوى، القاهرة، ١٩٦٩
١١. سعيد جميل سليمان :إعداد معلم التعليم الأساسى وتدريبه فى مصر، التعليم الأساسى فىمصر : الواقع والمستقبل، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٩٠
١٢. سلامه صابر محمد العطار: رؤية جديدة لأهداف التعليم الأساسى فى ضوء الواقع المصرى والتحدى العالمى، دراسة حول التعليم الأساسى فى مصر :الواقع والمستقبل،المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٩٠

١٣. سمير لويس سعد :ارتفاع كثافة الفصول فى مراحل التعليم قبل الجامعى أثره على العملية التعليمية دراسة إحصائية ، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨٨،

١٤. سمير لويس سعد :التسرب من التعليم الابتدائى من العام الدراسى ٥٦/٥٧ حتى ١٩٧٩/٨٧ دراسة إحصائية، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨٠

١٥. سمير لويس سعد: تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الأساسى دراسة إحصائية، المركز القومى للبحوث التربوية القاهرة، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى، ١٩٨٥

١٦. سمير لويس: مدى ملائمة المبانى المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الأساسى فى مصر، دراسة إحصائية المركز القومى للبحوث التربوية، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى، ١٩٨٦

١٧. شاكر محمد فتحى احمد :مفهوم وصيغ التعليم الأساسى.-دراسة تحليلية مقارنة، التعليم الأساسى فى مصر -الواقع والمستقبل، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٩٠

١٨. عبد الكريم الأحول : التخطيط والمستقبلات التعليمية البديلة، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ٨٠٤، ١٩٨٣

١٩. عبد الله محمد بيومى : معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسى بمدارسهم دراسة ميدانية المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٣

٢٠. عبد الفتاح أحمد جلال، فتحية على البجاوى : إعداد وتدريب المعلمين فى ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٩٤

٢١. عزة عبد العزيز سليمان :التفاوتات الإقليمية واستراتيجيات التنمية الإقليمية التعليم الابتدائى فى مصر اتجاهاته ومشاكله من المنظورين القومى والإقليمى، مذكرة خارجية رقم (١٤٣٥) معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٧،

٢٢. عوض توفيق عوض: المناهج الدراسية منذ ١٨٨٢ حتى ١٩٨٥ (دراسة توثيقية)، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨٥

٢٣. فتحية زغلول، عفاف نخلة : منهجية تطوير نظام مصرى للمعلومات التخطيطية (٥ مسح قاعدة البيانات التخطيطية)، م(١٥٠٦)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٩

٢٤. مجلس الشعب، لجنه التعليم والبحث العلمى: رد اللجنة على بيان الحكومة ١٩٧٦/١٢/١١، استنسل، القاهرة،١٩٧٦

٢٥. محمد عبد العزيز عيد :التخطيط التعليمى معهد التخطيط القومى، القاهرة،، م (٨٨٥)، ١٩٨٨

٢٦. محمد محمد الهادى : تصميم نظام معلومات يخدم التخطيط والإدارة التعليمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٩

٢٧. محمود عبد الفضيل حسين: دور الأساليب الكمية فى إعداد خطط التنمية الاقتصادية فى ج.م.ع، معهد التخطيط القومى، القاهرة، (دون تاريخ).

٢٨. مختار حمزة وآخرون، التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفى فى البلاد العربية، سرس الليان، المركز القومى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى، ١٩٧٢،

٢٩. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠.، القاهرة، ١٩٨٤

٣٠. ناريمان محمود جمعة : التعليم الأساسى فى مصر وأهدافه فى ضو المتطلبات التعليمية للمجتمع المصرى، دراسة حول التعليم الأساسى فى مصر الواقع والمستقبل، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٩٠.

٣١. المجالس القومية المتخصصة،المجلس القومى للتعليم :إصلاح التعليم الابتدائى، القاهرة، ١٩٧٩.

٣٢. المجالس القومية المتخصصة :المجلس القومى للتعليم: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة ١٤، يونيو ١٩٨٧ .

٣٣. المجالس القومية المتخصصة :المجلس القومى للتعليم: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الولى، يونيو-سبتمبر ١٩٧٤

٣٤. المجالس القومية المتخصصة :المجلس القومى للتعليم: سليمان حزين: ورقة تصور ومشروع عن مد مرحلة الإلزام بالتعليم العام، (استنسل)، القاهرة، ١٩٧٥

٣٥. المركز القومى للبحوث التربوية، اتجاهات السياسة التعليمية فى الثمانينات دراسة تحليلية للتعليم العام فى مصر، القاهرة، ١٩٩٢

٣٦. المركز القومى للبحوث التربوية، تقرير عن تطور التربية والتعليم بالجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٧ -١٩٥٨ القاهرة، مركز الوثائق التربوية، ١٩٥٨ !

...

٣٧. المركز القومى للبحوث التربوية،: قرير عن تطور التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية خلال عامى١٩٧٢/٧١- ١٩٧٣/٧٢، القاهرة، ١٩٧٣.

٣٨. المركز القومى للبحوث التربوية: تقرير تطور التربية والتعليم ٧٤/٧٥-٧٦/٧٥، القاهرة،١٩٧٧

٣٩. المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من٨١/٨٢ إلى ١٩٨٤/٨٣ ، القاهرة، ١٩٨٤

٤٠. المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٨٤/١٩٨٥ إلى ١٩٨٥/ ١٩٨٦، القاهرة، ١٩٨٦،

٤١. المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٨٦- ١٩٨٨، القاهرة، ١٩٨٩

٤٢. المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٨٨-١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩٠

٤٣. المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٠-١٩٩٢، القاهرة، ١٩٩٢.

٤٤. المركز القومى للبحوث التربوية: تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٢ - ١٩٩٤،القاهرة، ١٩٩٤

٤٥. المركز القومى للبحوث التربوية:تقرير المتابعة والتوجيه الفنى لمدارس تجربة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، مايو ١٩٨٠.

٤٦. المركز القومى للبحوث التربوية:تقرير بشأن تقدير موقف تجربة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٨٠.

٤٧. المركز القومى للبحوث التربوية:تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثمانية صفوف بمدينة نصر، القاهرة، يناير ١٩٧٧ .

٤٨. : المركز القومى للبحوث التربوية توصيات المؤتمر الدولى للتعليم العام من عام ١٩٣٤- ١٩٧١، القاهرة، ١٩٧٢.

٤٩. المركز القومى للبحوث التربوية:دراسة تقويمية لدور التنظيمات والأجهزة المحلية بالمحافظات لتنفيذ السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى، القاهرة، (١٩٩١)

٥٠. :دليل مشروع المتابعة والتوجيه الفنى لمدارس تجربة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، فبراير ١٩٨٠

٥١. المركز القومى للبحوث التربوية:دليل مشروع المتابعة والتوجيه الفنى لمدارس تجربة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، فبراير ١٩٨٠

٥٢. المركز القومى للبحوث التربوية:الطفل المصرى خبرات تعلم ما قبل المدرسة، القاهرة، ١٩٩٦

٥٣. المركز القومى للبحوث التربوية: وزراء التعليم فى مصر وابرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٧٩، القاهرة، ١٩٨٠

٥٤. معهد التخطيط القومى : احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى من نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الأولى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (٧٨)، القاهرة، ١٩٩٤،

٥٥. معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية ١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٤،

٥٦. معهد التخطيط القومى :مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى، واقع التعليم الإعدادى وكيفية تطويره المؤتمر القومى للتعليم الإعدادى (دراسات تمهيدية ٣)، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة & وزارة التربية والتعليم، نوفمبر ١٩٩٤.

٥٧. وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للمعلومات والتوثيق :دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما (خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ - ٨٨/١٩٨٩)، القاهرة، ١٩٩١.

٥٨. وزارة التخطيط والتعاون الدولى: الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٨٧/١٩٨٨-٩١/١٩٩٢) وخطة عامها الأول ٨٧/١٩٨٨، القاهرة، مايو ١٩٨٧.

٥٩. وزارة التخطيط: الخطة الخمسية ٧٨/١٩٨٢ الإنسان المصرى " التعليم والبحث العلمى والتدريب" وتخطيط القوى العامله، المجلد الثانى، القاهرة، ١٩٧٧ .

٦٠. وزارة التعليم العالى، الإدارة العامة للنشاط الثقافى والعلمى الدولى: المظاهر الكيفية فى التخطيط التعليمى، القاهرة، ١٩٦٩.

٦١. وزارة التربية والتعليم: اتجاهات التربية والتعليم فى الخطة الخمسية الثانية (٦٥-١٩٧٠) فى ضوء ما تحقق من أهداف فى الخطة الخمسية الأولى، القاهرة، مارس ١٩٦٥.

٦٢. وزارة التربية والتعليم: إدارة الإحصاء: الإحصاءات الاستقرار يه الصادرة عن الوزارة خلال الفترة ١٩٥٠ -١٩٩٠

٦٣. وزارة التربية والتعليم: إدارة الإحصاء : تطور التعليم العام وتدفقه منذ منتصف القرن العشرين ١٩٥٠/١٩٥١ - ١٩٧٦/١٩٧٧، القاهرة (د.ت)

٦٤. وزارة التربية والتعليم: إدارة التخطيط: الخطط الدراسية بالمرحلة الابتدائية -دراسة مقارنه، القاهرة، ١٩٦١

٦٥. وزارة التربية والتعليم:الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات :إحصائيات التعليم ١٩٩١ -١٩٩٣، القاهرة، يونيو ١٩٩٣

٦٦. وزارة التربية والتعليم: الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات، اداءات المعلم التدريسية داخل الفصل وتأثيرها على تحصيل التلاميذ، القاهرة، ١٩٩٣.

٦٧. وزارة التربية والتعليم:إطار مشروع الخطة الخمسية الثالثة(٧٠/٧١-١٩٧٥/٧٤) للتربية والتعليم، القاهرة،١٩٧٠

٦٨. وزارة التربية والتعليم:إطار مشروع الخطة العشرية (٧٢/٧٣-١٩٨٢/٨١) للتربية والتعليم، القاهرة، نوفمبر ١٩٧١ .

٦٩. وزارة التربية والتعليم: تخطيط التعليم الابتدائى ودور المعلمين والمعلمات: نظام نقل التلاميذ إلى الصفوف الأعلى بالمرحلة الابتدائى، مركز الوثائق التربوية، القاهره،١٩٦٥

٧٠. وزارة التربية والتعليم:التعليم فى مصر، القاهرة، ١٩٩٠

٧١. وزارة التربية والتعليم: التقرير السنوى الأول عن مشروعات التخطيط والمتابعة فى التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٩.

٧٢. وزارة التربية والتعليم: تقرير عن حالة التعليم الابتدائى ١٩٦١/١٩٦٢، القاهرة، ١٩٦٢

٧٣. وزارة التربية والتعليم: تقرير وفد مصر بشأن مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الأفريقية (هارارى ٦/٢٨ إلى ١٩٨٢/٧/٣)، القاهرة، ١٩٨٢

٧٤. وزارة التربية والتعليم: تقرير بشان مدة الدراسة فى المرحلة الابتدائية، القاهرة، ديسمبر ١٩٦٥.

٧٥. وزارة التربية والتعليم: الخطة الخمسية للتربية والتعليم من عام ٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦، القاهرة، (فبراير ١٩٨٢)

٧٦. وزارة التربية والتعليم: دليل مدرسة التعليم الأساسي، القاهرة، ١٩٧٩

٧٧. وزارة التربية والتعليم:سياسة التربية والتعليم (١٩٦٠ - ١٩٧٠)، القاهرة، أكتوبر ١٩٦٥.

٧٨. وزارة التربية والتعليم:سياسة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٧٣.

٧٩. وزارة التربية والتعليم:السياسة التعليمية فى مصر، القاهرة، يوليو ١٩٨٥ .

٨٠. وزارة التربية والتعليم:مذكرة موجزة فى سياسة التربية والتعليم فى إطار خطة التنمية الثانية، القاهرة، نوفمبر١٩٦٥

٨١. وزارة التربية والتعليم: مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم فى مصر ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٢: المجلد الأول الإطار العام للخطة، (دون مكان)، (دون تاريخ)

٨٢. وزارة التربية والتعليم:مكتب الوزير: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٩.

٨٣. وزارة التربية والتعليم:مكتب الوكيل (التخطيط):مشروع السنوات الخمس ٦٠/٦١-٦٤/٦٥، القاهرة، مايو ١٩٦٠ .

٨٤. وزارة التربية والتعليم:مكتب نائب الوزير : توزيع استثمارات الخطة لعام ١٩٧٨، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٧.

٨٥. وزارة التربية والتعليم وزير التعليم والبحث العلمى: 'بيان' وزير التعليم والبحث العلمى أمام مجلس الشعب، ديسمبر ١٩٧٩ .

٨٦. وزارة ***التربية والتعليم*** وزير التعليم: **بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب**، القاهرة، فبراير ١٩٧٧

ج - القواميس :

١. فريد جبرائيل نجار وآخرون : **قاموس التربية وعلم النفس التربوى**، دائرة التربية فى الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٦٠

الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، (١٩٥٩) .

د - الرسائل الجامعية

١. شكرى عباس حلمى : **تطور تمويل التعليم الابتدائى فى ج.ع.م من أوائل القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٥٢**، ماجستير، غير منشورة، تربية عين شمس، ١٩٧٠ .

٢. جرجس سلامة :**اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر(١٨٨٢-١٩٢٢)**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، الانجلو المصرية، ط١، ١٩٦٦

٣. عادل عبد الفتاح سلامة : **دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات المعاصرة فى تطوير التعليم الابتدائى ومدى امكانية الإفادة منها فى جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٢

٤. عبد الراضى إبراهيم محمد: **تطور حركه إصلاح تعليم المرحلة الأولى فى مصر منذ ١٩٤٠**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعه عين شمس، ١٩٨٣.

٥. عبد العظيم عبد السلام إبراهيم : **تكافؤ الفرص فى مرحلة التعليم الأساسي فى مصر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٩٨٨ .

٦. نجوى يوسف جمال الدين : **تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥،

هـ- الكتب

١. احمد إسماعيل حجى : **تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية -دراسة نقدية للسياسة التعليمية فى مصر فى ضوء الفكر التربوى والخبرات الأجنبية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.

٢. احمد إسماعيل حجى : **دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطة إصلاح نظامه ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١**، سلسلة قضايا تربوية ٩، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢

٣. إسماعيل محمود القبانى: **دراسات فى مسائل التعليم**، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١.

٤. أمانى قنديل: **تحليل سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى**: منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٩

٥. ايدجار فور وآخرون : **تعلم لتكون** / ترجمة حنفى بن عيسى، الجزائر، اليونسكو،

٦. - جاك حلاق: **الاستثمار فى المستقبل - تحديد الأولويات التربوية فى الدول النامية**، ترجمة، عمان، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية،١٩٩٢.

٧. الجمهورية العراقية، وزارة التربية، اللجنة الوطنية العراقية لليونسكو: **المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط التربوى**/ ترجمه طه الحاج الياس، ط١، بغداد، ١٩٦٧

٨. جيمس بيرك: **عندما تغير العالم** /ترجمه ليلى الجبالى، الكويت، عالم المعرفة، ع ١٨٥، ١٩٩٤

٩. جيم ن، جونستون: **مؤشرات النظم التعليمية**، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض ١٩٨٧

١٠. حسان محمد حسان، فلسفة التربية معناها -ميدانها -وظائفها: **دراسات فى فلسفة التربية**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٧.

١١. راسل .ج.دافيز، **تخطيط تنمية الموارد البشرية: نماذج ومخططات تعليمية**/ ترجمة سمير لويس، احمد محمد التركى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥

١٢. ساطع الحصرى : **حوليه الثقافة العربية**، جامعه الدول العربية، الاداره الثقافية، القاهرة، ١٩٤٩

١٣. سعد مرسى احمد، سعيد إسماعيل على :**تاريخ التربية والتعليم**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣.

١٤. سعيد إسماعيل على :**التعليم الابتدائى فى الوطن العربى - الحاضر والمستقبل**، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية (يوندباس)، عمان، ١٩٩١

١٥. سعيد إسماعيل على :فلسفات تربوية معاصرة، **عالم المعرفة**، ع ١٩٨، الكويت، ١٩٩٥

١٦. سيف الإسلام على مطر: **العقلانية وصنع القرارات التعليمية**، جامعة الإسكندرية، كلية التربية، ١٩٨٥،

١٧. شبل بدران :**الثورة والتعليم، دراسة في العلاقة بين السياسة التعليمية والتنمية**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥

١٨. شكرى عباس، محمد جمال الدين نوير: **التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية : دراسة حالة**، مركز التنمية البشرية والمعلومات **الجيزة**، ١٩٨٧

١٩. طه حسين : **مستقبل الثقافة في مصر (١)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣

٢٠. عبد الغنى النورى : **اتجاهات جديدة فى التخطيط التربوى فى البلاد العربية**، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٧

٢١. عبد الغنى عبود : **دراسة مقارنه لتاريخ التربية**، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٨.

٢٢. عبد الله عبد الدايم : **التخطيط التربوى – أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية، ط٥**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣،

٢٣. على صبرى : **سنوات التحول الاشتراكى :وتقييم الخطة الخمسية الأولى**، (د.م، د.ت) دار الهلال.١٩٩

٢٤. ف . كومبز، **أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر** /ترجمة احمد خيرى كاظم، جابر عبد الحميد، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧١،

٢٥. فيليب كومبز : **ما هو التخطيط التربوى** /ترجمة على النصرى حمزة، المعهد الدولى للتخطيط، يونسكو، باريس، ١٩٧٤

٢٦. لطفى بركات احمد : **فى فلسفه التربية**، دار المريخ، ط ١، ١٩٨٦.

٢٧. محمد احمد الغنام : **نحو استراتيجية الكيف فى التخطيط التربوى – التخطيط لتطوير المناهج فى البلاد العربية**، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها للبلاد العربية، بيروت، ١٩٧٢

٢٨. محمد خيرى حربى وآخرون : **تطور التربية والتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة(١٩٢٠-١٩٧٠)** القاهرة، اليونسكو، ١٩٧٠.

٢٩. محمد سيف الدين فهمى : **التخطيط التعليمي**، القاهرة، الانجلو المصرية، ط٥، ١٩٩٠.

٣٠. محمد سيف الدين فهمى: **المنهج فى التربية المقارنة**، ط٢، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٨

٣١. محمد منير مرسى: **الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث**، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٢

٣٢. محمد نبيل نوفل : **دراسات فى الفكر التربوى المعاصر**، مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٨٥.

٣٣. محمود السيد سلطان، **دراسات منهجية فى الكفاءات البشرية والكفاية التعليمية**، دار الحسام، القاهرة، ١٩٨١.

٣٤. المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، أكاديمية الإنماء الاجتماعي، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى : **ترجمة تقرير أذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسي**، القاهرة،١٩٨٤

٣٥. المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، أكاديمية الإنماء الاجتماعي، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى **ترجمة تقرير إذن العمل رقم (٨) تنظيم وإدارة التعليم الأساسي** .

٣٦. المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، أكاديمية الإنماء الاجتماعي، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى **ترجمة تقرير إذن العمل رقم (٤) تصميم مدارس التعليم الأساسي** .

٣٧. منير عطا الله سلمان وآخرون : **تاريخ ونظام التعليم فى جمهورية مصر العربية**، ط٣، القاهرة، مكتبه الانجلو المصرية، ١٩٧٢.

٣٨. وليم ك.كمنجز، فرانك ب.دال : **تطبيق التعليم الابتدائى النوعى فى البلدان التى تمر بمرحلة انتقالية**، ترجمة فاروق أنيس جرار، عمان، اليونيسيف، ١٩٩٥.

٣٩. اليونسكو : **التربية من اجل التعاون والسلام على الصعيد الدولى فى مرحلة التعليم الابتدائى**، القاهرة، ١٩٨٣

و- الدوريات :

١. آلان بينيامى : **ما الدروس التى تقدمها استراتيجية المنشآت الاقتصادية للتخطيط التربوى**، **مستقبليات** (٧٠)، مج١٩، ع٢، اليونسكو، ١٩٨٩ ، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو

٢. انغفار فردلين : البحث التربوى والتخطيط التربوى، **صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية**، ع٢١، س٧، ١٩٦٩بيروت، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فىالبلاد العربية

٣. ايفا م. ماريشن :اتجاهات جديدة فى التشريعات التربوية، **التربية الجديدة**، ع٨ س٣، ١٩٧٦بيروت، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية

٤. تجيرد بلومب، صياغة إطار نظرى للبحث المقارن فى التربية، اليونسكو، **مستقبليات -٨٣، ج٢٢، ع٣**، ١٩٩٢ القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو

٥. تصدير: **مستقبليات**، اليونسكو، مج ٢١، ع١، ١٩٩١ القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو

٦. ج فيديانو : إصلاح محتوى التعليم من منظور التربية المستديمة، **التربية الجديدة**، ع٥ , أغسطس ١٩٧٨، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية.

٧. جايمس ماك كيب : **الخريطة المدرسية فى أسلوب التخطيط الإقليمى للتربية**، **التربية الجديدة**، ع٥، س٢، بيروت مكتب اليونسكو الإقليمىللتربية،

٨. جورج طعمه : مبادئ التخطيط التربوى وطرق قياسه، **صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية**، ع١، س١، بيروت، ١٩٦٣ المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فىالبلاد العربية

٩. حسن عباس حسن خليل : تلخيص وعرض لمشروع السنوات الخمس للتربية والتعليم -جمهورية مصر العربية، **صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية**، س١، ع٢، بيروت، ١٩٦٣ المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها للبلاد العربية

١٠. دانيال. أ، مورالس غومس، نحو نماذج جديدة لتخطيط التربية من اجل التنمية، **مستقبليات ٧٠**، م١٩ع٢ ١٩٨٩ القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو

١١. روبرت ماكلين : **التجديدات والإصلاحات المدرسية فى البلدان النامية الآسيوية**، **مستقبليات**، ج٢٢، ع٣، ١٩٩٢ القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو

١٢. سعاد محمد محمود: معوقات الكيف فى مجال التعليم الابتدائى، **صحيفة التربية**، ع٤، س٢٠ مايو ١٩٦٨القاهرة، رابطة خريجى معاهد وكليات التربية

١٣. سيف الإسلام على مطر : العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية، **دراسات تربوية**، **ج٢**، عالم الكتب، القاهرة، مارس ١٩٨٦،

١٤. صليب روفائيل، المفهوم المعاصر لكلفة التعليم وتقنيات تقديرها، **المجلة العربية للتربية**، م٣، ع١، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٣ .

١٥. عبد الحميد كاظم، دور جهاز التخطيط التربوى فى تطوير محتوى التربية، **صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية**، ع٢١، س٧، ١٩٦٩، بيروت المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فىالبلاد العربية

١٦. عبد الله عبد الدائم : أوضاع التخطيط فى البلاد العربية، **صحيفة التخطيط فى البلاد العربية**، ع٤، س٥، ١٩٦٧ بيروت المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فىالبلاد العربية

١٧. عبد الفتاح أحمد جلال :طه حسين (١٨٨٩ : ١٩٧٣)، **مستقبليات**، ع٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨، م٢٣ ١١٩٩٥، القاهرة،مركز مطبوعات اليونسكو.

١٨. فاروق حمدى الفرا: اتجاهات التجديد فى مناهج التعليم الأساسى، **التربية الجديدة**، ع٥٠، س١٧، عمان، أغسطس ١٩٩٠ مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية

١٩. فرانسواز كايو، ينفيل بوستلثويت : ظروف التعليم والتعلم فى البلدان النامية، **مستقبليات** ٧٠، مج١٩، ع٢، القاهرة مركز مطبوعات اليونسكو

٢٠. الكسندر كيورتشيف : ديناميات السكان والتعليم (١)، **التربية الجديدة، ع٨ س٧**، اليونسكو، عمان، ١٩٧٥ مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية

٢١. الكسندر كيورتشيف :ديناميات السكان والتعليم فى عملية التنمية فى البلدان العربية(٢)، **التربية الجديدة**، ع٩، إبريل ١٩٧٦، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية

٢٢. كينيث ن .روس : إسهام البحث التربوى فى السياسات التربوية لصالح الفقراء، **مستقبليات**، ع٤، م٢٠، ١٩٩٠ ، القاهرة،مركز مطبوعات اليونسكو
٢٣. محمد حافظ غانم(وزير التعليم فى هذه الفترة)، فلسفه التعليم فى الخطة الخمسية القادمة، **صحيفةالتربية**، س١٢، ع٢ يناير ١٩٧٠ ، القاهرة، رابطة خريجى معاهد وكليات التربية
٢٤. محمد احمد الغنام، التكنولوجيا الإدارية، **صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية**، ع٢٨، س١٠، بيروت، ١٩٧٢، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فىالبلاد العربية
٢٥. محمد حسين المخزنجى :المدرسة الابتدائية ومشكلاتها، **صحيفة التربية**، س١٢، ع١، نوفمبر ١٩٥٩ ، القاهرة، رابطة خريجى معاهد وكليات التربية.
٢٦. محمد خيرى حربى :تطور التخطيط التربوى فى الجمهورية العربية المتحدة، **صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية**، س٧، ع٢١، ١٩٦٩، بيروت، المركز الإقليمى لتخطيط التربية وإدارتها فىالبلاد العربية
٢٧. وليم لوكسلى: مدخل مراقبة نوعية التعليم المدرسى فى العالم، محاور البحث الكبرى، **اليونسكو، مستقبليات** -٨٣،، م٢٢، ع٣، ١٩٩٢القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو
٢٨. اليونسكو : تقرير عن التربية فى العالم، **مستقبليات (٨٥، ٨٦)**، القاهرة، ١٩٩١ مركز مطبوعات اليونسكو

ز- المؤتمرات والندوات واللجان :

١. احمد خاكى : العلاقات الإدارية بين المؤسسات التعليمية بعضها وبينها وبين المؤسسات الحكومية والمجالس الشعبية -، **مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية -لجنه الاداره التعليمية، (٢٠-٢٣ فبراير ١٩٧١)**،،وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٧٢
٢. :الاداره التعليمية – مصر وسمات التعليم فى الدولة العصرية، **مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية -لجنه الاداره التعليمية، (٢٠-٢٣ فبراير ١٩٧١)**،،وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٧٢
٣. بديعة محمد سليمان : **تقرير موجز عن كيف بدأت مدارس اللغات الحكومية ونظرة** ستقبلية لاستمرارها. **ندوة التجديد التربوى فى مصر ٧٢فبراير -٣مارس ١٩٨٨**، القاهرة
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وآخرين : تأمين حاجات التعلم الأساسية، رؤية للتسعينات، **المؤتمر العالمى حول "التربية للجميع (٥-٩ مارس جومتيين، تايلاند)**، نيويورك، ١٩٩٠
٥. حبيب حجار : تقديم، **ورشة عمل " التخطيط لتحسين نوعية التعليم الأساسى فى إطار التعليم للجميع فى الدول العربية،سرس الليان (٦-١٠فبراير ١٩٩٣)**، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية، ١٩٩٥
٦. .حسين بشير محمود وآخرون : المجالات العملية محاولات سابقة ..وواقع حالي..ونظرة مستقبلية، **ندوة التجديد التربوى فى مصر ٧٢فبراير -٣مارس ١٩٨٨**، القاهرة
٧. سمير لويس : تقويم فعالية استخدام الأجهزة والمعدات بمدارس التعليم الاساسى، **ندوة التجديد التربوى فى مصر ٧٢فبراير -٣مارس ١٩٨٨**، القاهرة
٨. سوزان مبارك: الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى، القاهرة (١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣)**، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة، وزارة التربية والتعليم- الجزء الأول
٩. عبد الفتاح أحمد جلال: نحو تطوير التعليم الابتدائى، **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى، القاهرة (١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣)**، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة، وزارة التربية والتعليم – التقرير النهائى
١٠. عدنان أمين : أعمال الورشة ونتائجها، **ورشة عمل " التخطيط لتحسين نوعية التعليم الأساسى فى إطار التعليم للجميع فى الدول العربية، سرس الليان (٦-١٠فبراير ١٩٩٣)**، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية،١٩٩٥
١١. لجنة دعم مبدأ ديمقراطية التعليم، دراسات فى تطوير التعليم، **المؤتمر القومى للتعليم (يوليو ١٩٨٧)** وزارة التربية والتعليم، القاهره١٩٨٧
١٢. لجنه التحسين الكيفى وتحديث التعليم، دراسات فى تطوير التعليم، **المؤتمر القومى للتعليم (يوليو ١٩٨٧)** وزارة التربية والتعليم، القاهره١٩٨٧

١٥. مداولات المائدة المستديرة : **مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي، القاهرة (١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣)**، الجمعية المصرية للتنمية والطفولة، وزارة التربية والتعليم - الجزء الأول.

١٦. منير بشور : جودة التعليم الأساسى فى الدول العربية، **ورشة عمل " التخطيط لتحسين نوعية التعليم الأساسى فى إطار التعليم للجميع فى الدول العربية،سرس الليان (٦-١٠فبراير ١٩٩٣)**، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية،١٩٩٥

١٧. **ندوه "برنامج العمل الوطنى فى مجال التربية والتعليم "، وزارة** التربية والتعليم، الاداره العامة للوثائق التربوية، مركز التوثيق التربوى، القاهرة، ديسمبر ١٩٧١

ح - الكتب والبحوث الأجنبية :

1. Ahmed ,Manzoor : Quality and Relevance -Concept and Practice , **Forum For Advancing Basic Education and Literacy** ,vol. .1,issue 3, Jan 1992,Cambridge ,The Harvard Institute for International Development

2. Coombs, P,H: Time for Change of Strategy , **Qualitative Aspects of Educational Planing** , Belgium, IIEP, Unesco, 1969

3. Division of Statistics on Education Office of Statistics: **Wastage in Primary & General Secondary Education : A Statistics & Patterns in Repetition Drop-Out** , Paris ` Unesco, 1980 .

4. Fitz-Gibbon, Carol Taylor : **Monitoring Education Indicators ,Quality and Effectiveness** , London, Cassell , 1996

5. Graisay , Aletta & Mahlck, Lars : **The Quality of Education in Developing Countries: A Review of some Research Studies and Policy Documents,** IIEP, Paris, 1991

6. Hutchins, Gregory B: **Introduction to Quality Control, Assurance , and Management** N, Y, Macmillan, 1991.

7. Ross, K.N. & Mahlck, Lars ،**Planning the Quality of Education, The Collection and Use of Data for Informed Decision Making** ,IIEP, Paris, 1990.

8. Schiefelbein, E : **Basic Elements to Reflect on The Quality of Education** , IIEP, Paris, 1990.

9. Shaeffer, Sheldon : Educational Quality Redefined , **Forum For Advancing Basic Education and Literacy** ,vol. .1,issue 3, Jan 1992,Cambridge ,The Harvard Institute for International Development

10. VERSPOOR, ADRIAAN ،**Pathways to Change**،

11. Warren ,Howard: **Dictionary of Psychology,** Boston, Houghton Mifflin cop., 1943..

12. Woodhall, Maureen &Psacharopoulos, George: **Education Development -An Analysis of Investment Choices** , Washington World Bank , ed2, 1986